الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة طاهري محمد بشار
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

مطبوع بيداغوجي بعنوان:

مدخل للاقتصاد النقدي:
مفهوم النقود، النظريات، السياسات النقدية والنظم النقدية .

من اعداد الدكتورة : عادل فاطمة الزهراء

السنة الجامعية : 2020/2019.

تمهيد

هذا المطبوع البيداغوجي معد لإيضاح المفاهيم الأساسية للاقتصاد النقدي وهو ما يفسر تسميته بالمدخل للاقتصاد النقدي، يتم فيه عرض التطور التاريخي للنقود في الفصل الأول، ثم تبيان مفهوم النقود واهميتها في النظام الاقتصادي في فصل ثان، ليشمل الفصل الثالث وظائف النقود واشكالها وفي الفصل الرابع نستعرض اهم النظريات النقدية، ثم عرض السياسات النقدية في فصل خامس، فالنظم النقدية في الفصل السادس

هذا المطبوع البيداغوجي يغطي جزئ من مقياس اقتصاد نقدي واسواق راس المال وهو مقياس مشترك في كل تخصصات السنة الثانية ليسانس علوم تجارية، علوم مالية ومحاسبة، علوم اقتصادية، علوم التسيير، حيث يختلف وجوده في التخصصات الاربعة حسب اهميته بين الوحدات الافقية او الاستكشافية، او الاساسية.

الخطة :

الفصل الأول : النقود ودورها في النشاط الاقتصادي .

الفصل الثاني : النظريات النقدية

الفصل الثالث : السياسات النقدية

الفصل الرابع :. النظم النقدية

الفصل الخامس : التضخم الاقتصادي

الفهرس

تمهيد 2
الفهرس ..... 3 -8
مقدمة 9
الفصل الأول: النقود ودورها في النشاط الاقتصادي 10
أولا : التطور التاريخي للنقود 10
1- نظام المقايضة وعيوبه 10
أ- نظام المقايضة 10
ب-عيوب نظام المقايضة 11
2- استخدام السلع كمقياس للقيمة : النقود السلعية 12
3 -ظهور المعادن كنقود سلعة 13
ثانيا : مفهوم النقود وأهميتها 15
1-مفهوم النقود 15
أ-تعريف النقود 15
ب-خصائص النقود 15
2-أهمية النقود في النشاط الاقتصادي 16
ثالثا : وظائف النقود واشكالها 18
1-وظائف النقود 18
أ-النقود كوسيلة للتبادل 18
ب-النقود كمقياس للقيمة 18
ت-النقود كمستودع او تخزين للقيمة 19
ث-النقود كوسيلة تسديد أو كأداة للمدفوعات الآجلة 19
2-أشكال النقود 20
أ-النقود الورقية 20

ب–نقود الودائع (الكتابية)..... 20
ج–أشباه النقود 21

الفصل الثاني : النظريات النقدية 22
1–عرض النقود 22
2–أنواع الكتل النقدية.....22
أ–الأساس النقدي 22
ب–الكتلة النقدية بالمعنى الضيق M1.....23
ج–الكتلة النقدية بالمفهوم الواسعM2..... 23
د–الكتلة النقدية M3 24
هـ– عرض النقود بمقياس السيولة 24
2–الطلب على النقود:.....25
أولا: النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكمية للنقود 25
1– افتراضات النظرية النقدية التقليدية 25
أ– ثبات حجم المعاملات.....26
ب– ثبات سرعة دوران النقود.....26
ث–ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود 26
2–معادلة التبادل 28
أ–معادلة التبادل "لفيشر..... 28
ب–معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة 29
ج–الأرصدة النقدية الحقيقية عند بيجو.....31
3–تقييم النظرية التقليدية لكمية النقود..... 32
أ– ايجابيات النظرية..... 32
ب–انتقادات النظرية..... 32
ثانيا: النظرية الكينزية للنقود 34

1- فرضيات نظرية كيينز 34
2-نظرية كينز للطلب على النقود : (نظرية تفضيل السيولة) 36
أ- دافع المعاملات 36
ب- دافع الاحتياط 37
ج- دافع المضاربة 38
3-تقييم نظرية كيينز للنقود 40
ثالثا: النظرية النقدية الحديثة..... 42
1- العوامل الاقتصادية المؤثرة في النظرية النقدية المعاصرة..... 42
أ- ظروف نشأة المدرسة النقدية المعاصرة 42
ب- الاحداث الاقتصادية التي سادت مرحلة الكساد التضخمي..... 43
2-نظرية الطلب على النقود عند فريدمان.....45
أ- نظرية فريدمان..... 45
ب-تقييم النظرية النقدية المعاصرة..... 51
رابعا : النقود والتوازن الاقتصادي 53
أولا التوازن في سوق السلع : منحنى is لهانسن hansen.....53
1-منحى هانسن (HANSEN) التوازن في أسواق السلع :.....53
أ- منحنى IS في نموذج ذو قطاعين 53
ب- اشتقاق منحنى IS.....54
ج- الانتقالات في منحنى IS.....56
د-منحنى IS لنموذج دو ثلاث قطاعات 58
ثانيا - التوازن في سوق النقد حسب هيكس HICKS : ومنحنى LM...60
أ- عرض النقد 60
ب-الطلب على النقد 60
ج- التوازن في سوق النقد 62

د-منحنى هيكس او منحنى LM.....63
1-اشتقاق منحنى LM هندسيا.....63
2-اشتقاق منحنى LMجبريا 64
3-الانتقالات في منحنى LM.....65
4-شكل منحنى .LM.....65
ثالثا توازن التوازنين او التوازن الاقتصادي العام : منحنى IS-LM 68
الفصل الثالث : السياسة النقدية.....70
1-تعريف واهداف السياسة النقدية 70
أ- تعريف السياسة النقدية 70
ب- اهداف السياسة النقدية.....71
2- آليات وأدوات السياسة النقدية 73
أ- الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية 73
1-عمليات السوق المفتوحة.....74
2- سياسة سعر الخصم.....74
3- الاحتياطي الالزامي 75
ب- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية 76
الفصل الرابع : الأنظمة النقدية 78
1-مفهوم النظام النقدي.....78
2- خصائص النظام النقدي.....79
أ- الكفاءة والفاعلية.....79
ب-المرونة.....79
ت- الاولويات المتعددة والعدالة الاجتماعية.....80
3-انواع الانظمة النقدية.....81
اولا : النظام النقدي السلعي

1- نظام المعدن الواحد (monometallism) او قاعدة الذهب 81
أ- نظام المسكوكات الذهبية..... 82
ب- نظام السبائك الذهبية (1925-1936)..... 83
ت- نظام الصرف بالذهب 83
ث- أسباب انهيار نظام قاعدة الذهب 85
2- نظام المعدنين 85
ثانيا نظام النقد الورقي الإلزامي..... **87**
ثالثا : نظام النقد الدولي..... **89**
أ-تطور النظام النقدي بعد الحرب العالمية الثانية 89
ب -تعريف النظام النقدي الدولي..... 93
ت - مكونات النظام النقدي الدولي..... 93
رابعا : الأنظمة النقدية الالكترونية **95**
أ- مفهوم النقد الالكتروني..... 95
ب-حيازة النقد الالكتروني..... 96

الفصل الخامس:التضخم الاقتصادي.....**97**
أولا : تعريف التضخم واسبابه **97**
1-تعريف التضخم.....97
أ-الارتفاع المستوى العام للأسعار 98
ب-الارتفاع المستمر في الاسعار 98
2-أسباب نشوء التضخم.....99
أ -الزيادة في الطلب 99
ب-زيادة التكاليف الانتاجية..... 100
ج-عجز الموازنة الماليّة.....101
ثانيا: أنواع التضخم.....**102**

1- معيار تحكم الدولة في جهاز الأثمان.....102
أ-التضخم الطليق.....102
ب-التضخم المكبوت.....102
ج-التضخم الكامن.....102
2-معيار حدة الضغط التضخمي.....103
أ-التضخم الجامح.....103
ب-التضخم الزاحف.....103
3- معيار تعدد القطاعات الاقتصادية.....103
أ-التضخم الرأسمالي.....103
ب- التضخم السلعي.....104
4-معيار انتماء العوامل المؤدية إلى حدوث التضخم.....104
أ-التضخم المحليّ.....104
ب-التضخم المستورد.....104
ثالثا : آثار التضخم.....105
1- اعادة توزيع الدخل الوطني.....105
2-اعادة توزيع الثروة. 105
3-اثر التضخم على النشاط الاقتصادي 106
4- الاثر على ميزان المدفوعات والصرف الاجنبي.....106
5- الآثار الاجتماعية للتضخم 106
رابعا : سياسات علاج التضخم.....107
أ- السياسة النقدية 107
1 -معدل الفائدة.....107
2- معدل الخصم 107
3- نسبة الاحتياط القانوني 107

-عملية السوق المفتوحة.....107
ب-السياسة المالية.....108
1-الرقابة الضريبية 108
2-تخفيض الإنفاق الحكومي 108
قائمة المراجع 110

مقدمة :

يؤثر النظام النقدي والمصرفي تأثيرا كبيرا على مستوى النشاط الاقتصادي، فالهدف الأساسي للمسؤولين في كل دولة هو الوصول الى حالة التوازن المالي والنقدي للاقتصاد القومي، الذي لا يتحقق الا بحدوث توازن بين التدفقات السلعية والنقدية ، من هنا برزت أهمية دراسة النقود ممثلة في التدفقات النقدية واثرها على جميع القطاعات الاقتصادية للدولة محققة التوازن أو الاختلال الاقتصادي .

ان ظهور النقود في صورتها المتعارف عليها حاليا كان وليد التطور الاقتصادي بسبب اتساع نطاق المعاملات والمبادلات، فتاريخ النقود مرتبط دائما بالتوسع في المعاملات، فالنقود ماهي الا المقابل المادي لجميع الأنشطة والأعمال التي يمارسها الأفراد في الحياة الاقتصادية.

الفصل الأول: النقود ودورها في النشاط الاقتصادي

أولا : التطور التاريخي للنقود

لقد عرفت الحضارات القديمة السلع كأداة للتحاسب ولتحديد قيمة التبادل فقد كانت الحضارات القديمة تتخذ سنابل الشعير أساسا للتعامل وكانت هذه السنابل تقوم بالدور الذي تلعبه النقود حاليا، أما بالنسبة للمصريين فقد استخدموا الماشية كأساس لتحديد قيم التبادل بمعنى أنها تلعب دور النقود في هذا الشأن.

ان تطور المجتمعات البشرية نجم عنه تطور ملحوظ في النشاط الاقتصادي للافراد ، فمن انتاج معاشي بحث، ثم وجود الفائض الإنتاجي في مرحلة متقدمة ومحدودية تنوع هذا الإنتاج أدى الى ضرورة اللجوء الى التبادل .

ان اللجوء الى هذا النشاط الجديد لتلبية الرغبات المتزايدة للأشخاص كان لابد له من وسيلة وطريقة يتم بواسطتها .

1-نظام المقايضة وعيوبه :

أ- نظام المقايضة :

في المجتمعات الأولى كان التبادل يقوم على أساس المقايضة ، ويقصد بالمقايضة مبادلة منتج معين بمنتج آخر بمعنى مبادلة سلعة بسلعة أخرى. لقد كان هذا النظام الاقتصادي هو النظام المعمول به قبل ظهور النقود، وكانت عيوبه ومآخذه من الاسباب الأساسية التي اظهرت الحاجة الى استخدام النقود.

لقد كانت المجتمعات البدائية شبه مغلقة وتتسم بمبدأ الاكتفاء الذاتي، ونظرا لمحدودية الإنتاج والانماط الاستهلاكية لم تكن هاته المجتمعات البدائية في حاجة الى استخدام النقود، فقد كان الأفراد يحاولون انتاج الجزء الأكبر من احتياجاتهم

ويسعون الى مبادلة فائض انتاجهم بسلع وخدمات أخرى يحتاجون اليها ويعجزون عن انتاجها بمفردهم، وكان نطاق التبادل محدود للغاية. الا أنه وبمرور الوقت ونظرا للزيادة الكبيرة في انتاجهم زادت حاجتهم للمبادلات اما بغرض الحصول على بعض احتياجاتهم أو بغرض تصريف فائض انتاجهم، وبذلك ظهرت التجارة الداخلية عن طريق التبادل بين القبائل. ان تطور العلاقات التجارية لهذه القبائل وتعقدها سواء داخل منطقتها أو خارجها أدى الى ظهور السوق، حيث ازداد حجم المتعاملين في هذه الأسواق غير ان التعامل فيها كان يتم أيضا عن طريق المقايضة والمبادلة المباشرة.

ب-عيوب نظام المقايضة:

أن محدودية نظام المقايضة كانت من أهم أسباب ضعف نظام التبادل وصعوبة اتمام الصفقات التجارية، نظرا للعيوب التي يمكن اجمالها فيما في:

أ-**ضرورة وجود توافق بين رغبات الافراد** بمعنى ضرورة مطابقة حاجات المشترين مع حاجات البائعين وهو امر صعب جدا، فاذا أراد شخص ما مبادلة سلعته (أ)بسلعة معينة (ب) فعليه ان يبحث في المجتمع عن شخص آخر تكون له رغبة في مبادلة سلعة ينتجها (ب) بالسلعة (أ).

وان كان الشخص صاحب السلعة (ب) يرغب في مبادلتها بالسلعة (ج)، فعلى صاحب السلعة (أ) اقناع منتج السلعة (ج) بمبادلتها بالسلعة (ب) ومن تم يمكنه الحصول على السلعة (ب). هذه الوضعية تجسد الصعوبات التي يمكن ان تحدث مع تعدد الرغبات والاحتياجات، ويزداد الامر صعوبة اذا ماربطنا هاته الاحتياجات بالاطار الزماني والمكاني.

ب- ضرورة وجود معدل مقبول للاستبدال : يجب عند المقايضة تحديد الكميات التي يرغب كل فرد مبادلتها من السلعة المقابلة مع الكميات التي يملكها من السلعة التي ينتجها . ويتعقد امر إيجاد الكميات او الوحدات التي ترضي اطراف التبادل كلما تعددت السلع وكلما كان هناك تعدي في مبادلة السلع .فاذا لم يوجد مقياس موحد للقيمة فسيجبر هذا المتعاملين المتواجدين في السوق الى بدل وقت كبير في محاولة إيجاد نسب تبادل مرضية بين السلع .

ج- عدم قابلية السلعة للتجزئة: إذا كانت السلعة موضوع التبادل تصعب تجزئتها كالحيوانات مثلا أو الآلات البدائية .... فالأمر في هذه الحالة يتطلب ضرورة وجود نسب للمقايضة تمثل جميع السلع والخدمات المتداولة في السوق وضرورة قبول المتعاملين لهذه النسب كمقياس للتبادل.

د- صعوبة إيجاد مقياس للمدفوعات الآجلة : ومن صعوبات المقايضة أيضا عدم تمكن الفرد من الاحتفاظ بقدرته الشرائية والمتمثلة في السلع التي يملكها. وبالرغم من ان عملية التخزين قد توجد حلا ظرفيا ، الا ان للتخزين مساوئ أيضا ويمكن ان تفقد السلع المخزنة قيمتها التبادلية .

2- استخدام السلع كمقياس للقيمة: النقود السلعية.

مع تطور الزمن قام كل مجتمع باستخدام سلعة محددة كأساس للمعاملات وكمقابل مادي للجهد المبذول في العمل وقد أدى ذلك الى تسهيل المعاملات واتساع نطاقها وتحديد قيمة التبادل. ان السلع أو الأشياء المادية التي استخدمت لتقوم بدور النقود كانت بداية لنظام النقود السلعية، فقد ساهم ظهور هذه النقود السلعية في القضاء على المشاكل الناجمة عن نظام المقايضة المباشرة.

كما ساعد على تعدد أطراف العملية التجارية، ففي ظل المقايضة كانت المبادلات ثنائية أي تتم بين طرفين فقط، أما في ظل النقود السلعية فان عملية التبادل تصبح عملية متعددة الأطراف. لقد أسفر نظام النقود السلعية البدائية عن فترة اقتصادية هامة اين يقبل كل فرد هذه الصورة من النقود السلعية في مقابل أي سلعة أو أي خدمة بدون أي مشكلة.

بالرغم من هذا فقد اعترض حسن سير هذا النظام العديد من المشاكل والصعوبات فمثلا نجد أن استخدام سلع معينة فقد تكون سلع استهلاكية، يظهر لنا مشكلة صعوبة تخزين هذه السلعة أو الاحتفاظ بها لمدة طويلة خوفا من انخفاض قيمتها في حالة تلفها. ومع أن هذه السلع المادية والاستهلاكية قد استخدمت كوسيط للتبادل الا أنها فشلت كأساس وكمقياس وكمستودع للقيمة وخصوصا إذا كانت غير قابلة للتجزئة أو صعوبة التخزين.

2- ظهور المعادن كنقود سلعة:

لقد ظهرت الحاجة لوجود سلعة مادية وغير استهلاكية بحيث تصبح سلعة تبادلية محددة من السهل تداولها ويمكن استخدامها كأداة لتسوية المعاملات الآجلة دون أن يترتب على ذلك أي مشاكل ، وهذا هو سبب ظهور النقود المعدنية . لقد كان استخدام المعادن كنقود سلعية ضرورة ملحة بسبب المزايا التي يحققها هذا النظام :القابلية للتخزين، سهولة التداول ،عدم التلف، مرونة استخدامها ،ثبات قيمتها نسبيا وأخيرا امكانية تحويلها الى سبائك معدنية لها استخدامات أخرى دون أن تفقد من قيمتها شيئا ،بل وربما تحقق عائدا أكبر .وقد كان أول عهد للنقود المعدنية مرتبط باستخدام معدن البرونز ثم النحاس ،وأخيرا عرف العالم نظام النقود الذهبية ثم نظام المعدنيين(الذهب والفضة) .

بمرور الزمن أصبح الطلب على المعدن أكبر بكثير من الكمية المعروضة والمتاحة، مما أدى الى ارتفاع قيمة المعدن السلعية (قيم كمعدن وليس كنقود) بدرجة أكبر من القيمة الرسمية او القانونية، مما أدى بالأفراد والوحدات الاقتصادية الى صهر النقود وتحويلها الى سبائك للاستفادة من فرق الأسعار، وبالتدريج بدأ عرض النقود يقل عن المعدل المطلوب، مما أضطر السلطات النقدية الى استبدال الذهب والفضة بغيرهما من المعادن التي لا تزيد قيمتها السلعية عن قيمتها الرسمية.

في الوقت الحالي أصبحت العملات الورقية هي الشكل السائد للنقود نظرا لانعدام قيمتها وانخفاض نفقات انتاجها فضلا عن سهولة تداولها وكذا ثبات قيمتها الرسمية نسبيا، حيث أضفت عليها السلطات الرسمية صفة الالزامية حتى تلقى قبولا عاما، وهكذا فقد أصبحت هي الشكل الأكثر شيوعا في جميع دول العالم.

ثانيا : مفهوم النقود وأهميتها

1-مفهوم النقود :

أ-**تعريف النقود :** مجمل التعاريف التي تحدد مفهوم النقود تعد تعاريف وظيفية اذ تعتمد على جملة الوظائف التي تقوم بها النقود .ويمكن يمكن تعريف النقود على أنها "كل ما هو مقبول عموما في الدفع مقابل السلع أو في الابراء من جميع الالتزامات الاعمال."

او انها " اي شيء شاع استعماله ويتم قبوله عموما كوسيلة مبادلة أو كأداة تقييم ".

من التعريف تبين أن النقود هي كل ما يتمتع بقبول عام أي بقبول من كل أفراد المجتمع لها كوسيط في مبادلة السلع والخدمات: فالنقود هي المقابل المادي لجميع الأنشطة الاقتصادية وهي الوسيلة أو الاداة التي تمنح لصاحبها (طبقا للمفهوم الاقتصادي) القوة الشرائية التي تمكنه من اشباع احتياجاته، كما أنها من الناحية القانونية تمثل له الأداة التي تمكنه من سداد التزاماته ، فالنقود هي الاصل النقدي الوحيد الذي يملك قوة اجبار ومقبول قبولا عاما في جميع الاقتصاديات سواء المتقدمة أو المتخلفة .

ب-خصائص النقود: حتى تتمكن النقود من القيام بوظائفها لابد ان تتوفر فيها عدة خصائص أهمها :

أ- القبول العام لدى كافة افراد المجتمع باعتبارها وسيلة مناسبة وملزمة للحصول على السلع والخدمات وتسوية كافة المعاملات الاقتصادية .

ب- سهولة حملها اذ يجب ان تكون خفيفة الوزن وصغيرة الحجم .

ت- قابليتها للانقسام مع تماثل وحداتها ، بمعنى ان تكون وحدات النقود الأساسية قابلة للانقسام الى وحدات صغيرة القيمة ، وهذا حتى تتناسب مع المعاملات صغيرة القيمة او تلك الكبيرة القيمة وتسهيل الحساب أيضا ، كما يجب ان تكون وحدات النقود متماثلة تماما ، والا ستكون بعض الوحدات اكبر قيمة من الوحدات النقدية الأخرى ، ما يؤدي الى تعدد الاثمان.

ث- قابليتها للدوام مع ثبات القيمة، اذ يجب ان لا تكون النقود قابلة التلف السريع او الهلاك، ولابد للنقود ان تتمتع بثبات نسبي للقيمة وعدم تغيرها من وقت لآخر وبشكل كبير.

2-أهمية النقود في النشاط الاقتصادي:

تستلزم كل من عمليات الانتاج والتوزيع استخدام النقود ففي ظل الأساليب الحديثة للإنتاج الكبير الحجم يتخصص كل فرد من أفراد المجتمع في انتاج عملية معينة من العمليات الانتاجية ويحصلون على قيمة منتجاتهم التي يعرضونها في الأسواق بالنقود.كما يقوم أصحاب الأعمال يدفع أثمان خدمات العمال الذين يعملون لديهم بالنقود أيضا لذا فلا يستطيع النظام النقدي الحديث المتشابك الأطراف أن يؤدي وظائفه بكفاءة تامة دون استخدام النقود.

ان النقود كوسيط للتبادل وكأساس لتحديد القيم كانت محلا للاهتمام سواء على المستوى الاقتصادي أو على المستوى التاريخي على مر العصور و الازمنة، مما يؤكد على أهمية النقود في الاقتصاديات المعاصرة، فالنقود تلعب دور وسيط اقتصادي هام من خلال الصفات التي تتميز بها هذه السلعة الاقتصادية عن غيرها من السلع وما ظهور النقود في صورتها الحالية الا للحاجة، التطور الاقتصادي وتعقد

حاجات الافراد وتشابكها وكذا نتيجة لنظام التخصص وتقسيم العمل السائد في العالم.

تزداد حاليا أهمية النقود كمتغير من متغيرات الحياة الاقتصادية الهامة تستخدمها السلطات النقدية كأداة للتأثير على الأنشطة الاقتصادية بغرض تحقيق السياسة الاقتصادية للدولة ككل.

ثالثا : وظائف النقود واشكالها

1-وظائف النقود:

لقد جاءت النقود للقضاء على صعوبات المقايضة من ناحية ومن أجل تيسير عمليات التبادل التي زاد حجمها زيادة كبيرة من ناحية أخرى ومن خلال هذا التطور يمكن أن نستنتج أربع وظائف أساسية للنقود كما يلي:

أ- **النقود كوسيلة للتبادل:**

كانت صعوبات المقايضة سببا في ظهور هذه الوظيفة التي تعتبر أقدم وظيفة للنقود والتي تميزها عن غيرها من وسائل المبادلة، فهذه الوظيفة هي الأولى للنقود والتي على أساسها أمكن اشتقاق الوظائف الأخرى، فباعتبارها وسيط في المبادلات ما يؤدي الى تسهيل عمليات البيع والشراء للمتعاملين، اذ انها تلقى قبولا عاما من جميع المتعاملين، فهي قوة شرائية عامة تمكن حاملها من الحصول على ما يعادل قيمتها من سلع وخدمات.

ب-**النقود كمقياس للقيمة:**

تعد النقود أحسن وسيلة تستخدم لقياس قيم السلع والخدمات وتحديد نسبة وقيمة كل سلعة الى غيرها من السلع، وباستخدام النقود أصبحت جميع السلع و الخدمات تبادل بشيء واحد كما ساعد استعمال وحدة حساب عامة على سرعة تداول المعلومات الاقتصادية بين افراد المجتمع ما يساعد البائعين والمشترين على تحديد اختياراتهم في البيع والشراء وتحديد كمياتها وانواعها فاتسع مجال التخصص وتقسيم العمل خارج النطاق العائلي الضيق .

ت-**النقود كمستودع او تخزين للقيمة:**

قد يستعمل الفرد النقود مباشرة في شراء سلع وخدمات ، ولكنه أحيانا يدخر جزءا منها فبدلا من انفاقها يختزنها بغرض استخدامها في المستقبل ، فالنقود هنا تقوم بوظيفة مخزن للقيمة وتمثل قوة شرائية تمكن حائزها من انفاقها على أي سلعة أو خدمة وفي أي وقت.

ان الاحتفاظ بالنقود في هاته الحالة لا يكون لذاتها وانما للاحتفاظ بالقيمة التي تحتويها ما يجعل منها مستودعا للقيمة ، فالاحتفاظ بالنقود يجنب الافراد الوقوع في مساوئ التخزين التي تكتسبها السلع العادية مثل التكاليف والتلف .

ث-**النقود كوسيلة تسديد أو كأداة للمدفوعات الآجلة:**

تؤدي النقود وظيفة هامة هي الابراء أي الوفاء بالدين وجعل ذمة الشخص المدين بريئة منه ، فهي وسيلة للدفع الآجل. فتطور النشاط الاقتصادي والعملية الإنتاجية جعل من الضروري إيجاد وسيلة لتفادي تكديس البضائع والإبقاء على استمرارية الإنتاج حتى مع عدم إمكانية السداد الآني .

تمثلت هاته الوسيلة في اعتماد نظام العقود في المعاملات الاقتصادية وعلى هذا الأساس فان العقد يتم وفقا لأثمان معينة والدفع يكون في وقت لاحق ، وقامت النقود هنا بدور المعيار الذي تحدد على أساسه الاثمان.

2-أشكال النقود:

يمكن تحديد أنواع النقود بثلاثة أنواع رئيسية هي:

أ-النقود الورقية :

كان أول شكل للنقود الورقية عبارة عن شهادات ايداع لأثبات حقوق المودعين، تسلم مقابل كمية من المعدن الثمين في بيت النقود ،وقد تطورت هذه الوثائق المتداولة بالنسبة للغطاء الذي ترتكز عليه (الذهب أو الفضة) ، ومع مرور الوقت تحولت الشهادات الى نقود مصرفية (بنكنوت) وأصبحت تحمل اسم الوجهة المسؤولة عن اصدار شهادات الابداع، حتى أصبحت النقود الورقية عبارة عن وثائق متداولة تصدر لحاملها وتمثل دينا معينا في ذمة السلطات النقدية التي أصدرتها ، وعادة ما تصدرها البنوك المركزية المسؤولة عن تداولها في بلد ما كما انها لم تعد تمثل الغطاء النقدي بشكل تام.

ب-نقود الودائع (الكتابية):

ان نقود الودائع أو النقود الخطية أو الكتابية عبارة عن الودائع الجارية لدى البنوك وهي بذلك تتألف من الأرصدة الدائنة للحسابات الجارية ، فهذه الأرصدة تستعمل في سداد الالتزامات مثلما تستعمل النقود المعدنية والورقية لكن استعمالها يتم عادة بواسطة شيكات وغيرها من الأدوات المماثلة.

بذلك فان الحساب الجاري بالنسبة لصاحبه يمثل قوة شرائية معينة يستطيع استخدامها في سداد ما عليه من الالتزامات. لقد ازداد الاعتماد على استعمال نقود الودائع تحت ضغط تزايد حجم المعاملات التجارية ونظرا لمزاياها المتمثلة في :

- كونها أفضل وسيلة للادخار عن النقود الأخرى.

- كونها أكثر صلاحية لسداد المدفوعات الكبيرة خاصة عند تباعد المسافات بين الدائن والمدين.
- كما انها تمتاز بكونها لا تبقى معطلة في حساب صاحبها حتى انفاقها بل ان البنك يقوم باستثمار معظمها في تمويله الفعالية الاقتصادية.

ج- **أشباه النقود :**

يقصد بها تلك الأموال التي يمكن تحويلها الى نقود جاهزة بيسر وسهولة ودون خسارة تذكر، وان فترة استحقاقها قصيرة لا تتجاوز في اغلب الأحيان سنة، وبناءا على هذا التعريف فانه يدخل تحت بند شبه النقود قيم لمستندات مالية قد استحقت أو قد حان موعد استحقاقها، وكذلك الأوراق المالية حيث أن فترة استحقاقها قصيرة و كذا الأرصدة المستحقة في البنوك التجارية وأيضا ما يعرف بالقروض القابلة للاستدعاء.

الفصل الثاني : النظريات النقدية

1- عرض النقود :

تتطلب السياسة الاقتصادية معرفة كمية النقود المتداولة في اقتصاد الدولة على اعتبار انها متغير يؤثر في التوازن الاقتصادي من جهة عرض النقود اي كمية النقد المتداولة في اقتصاد ما وفي وقت معين . فهي تشمل كافة وسائل التداول النقدي والقرض الموجودة لدى الأفراد والمنشآت الاقتصادية والبنوك . بالمقابل تمثل التزاما أو دينا على عاتق المؤسسات التي تصدره وهذا تجاه حائزيه من الأفراد والمنشآت، وبالمقابل فهو حق لهؤلاء على الدولة يمكنهم من الحصول على السلع والخدمات المتاحة.

2-انواع الكتل النقدية :

من اجل الدراسات الاقتصادية وضعت عدة مقاييس لحساب مختلف انواع المعروض النقدي والتي هي محل التبادل وهكذا كان من الواجب تحديد كتلة النقد محل الدراسة. تعرف الكتلة النقدية على انها مجموع الاوراق والودائع المالية التي يمكن تحويلها بصفة آنية نوعا ما الى سلع وخدمات، وتوجد عدة كتل نقدية يتم عرضها كما يلي :

أ-الاساس النقدي:

تتصف بالسيولة التامة ، وتتكون من النقود المتداولة خارج الجهاز المصرفي والتي تتكون من النقود الورقية الالزامية التي يصدرها لبنك المركزي ، والنقود المساعدة المعدنية والورقية التي يستخدمها الافراد ومنشآت الأعمال كوسائل دفع، الإضافة إلى الاحتياطات النقدية لدى البنوك في صناديقها وحساباتها لدى البنك المركزي.

ب- الكتلة النقدية بالمعنى الضيق M1:

تتكون هاته الكتلة من رصيد النقد المتداول والعملة المساعدة بالإضافة إلي الودائع الجارية الخاصة(النقود الخطية) ، ويعبر عنه بمجموع الأرصدة النقدية في حوزة الوحدات الاقتصادية غير المصرفية، أي التي تتداول بين الاعوان غير الماليين . وتشمل ايضا نقود التجزئة الصادرة عن الخزينة العمومية والمدمجة في التداول من قبل البنك المركزي) والودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية والتي تتداول بالشيكات الموجودة لدى مؤسسات الإقراض والخزينة. وتتميز مكونات هاته الكتلة النقدية -بالمعنى الضيق- ، بالسهولة المطلقة فهي نقود ووسائل دفع في آن واحد.

ج- الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع M2:

اضافة الى مكونات الكتلة M1 ، تشمل الكتلة M2 على الودائع الآجلة والودائع الادخارية قصيرة الاجل بالبنوك التجارية ، منتجات نقدية اخرى كسندات الصندوق ، وهي اصول نقدية تدفع مقابلها الاطراف المالية المستقبلة لها فوائد منخفضة عموما ، كما انها تتمتع بالسيولة التامة حيث يمكن تحويلها الى سيولة متى أراد مالكها وبدون خطر الخسارة الرأسمالية ، فهي أصول نقدية غير قابلة للبيع والشراء (يفقد مالكها فقط حقه في الحصول على فوائد) .

ما يميز مكونات هاته الكتلة انها ليست وسائل للدفع فلا يمكن استخدامها كوسيلة لتسوية المدفوعات وانما كمستودع للقيمة على اعتبار انه يمكن تحويلها لوسائل دفع بسهولة وسرعة وفي نفس الوقت مقابل عائد. فهي وسائل قريبة من النقود (تسمى اشباه النقود) بحيث تستطيع أن تحل محل النقود كمخزن للقيم ويمكن استخدامها كقوة شرائية.

د- الكتلة النقدية M3 :

تشمل هاته الكتلة مكونات الكتلة M2 وكذا الودائع الآجلة الكبرى ، حيث تمثل هاته الاخيرة ودائع الاستثمار لأجل في مجموع ودائع رجال الاعمال والمستثمرين والشركات الكبرى ، إضافة الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية والودائع من العملة الصعبة .

هـ-عرض النقود بمقياس السيولة :

تتكون هاته الكتلة النقدية على **الكتلة النقدية M3** اضافة الى الاصول المالية عالية السيولة . ومن اهمها ،اذونات الخزينة التي تقوم باصدارها الحكومات للاقتراض لفترات قصيرة (من 03 الى 06 أشهر) حيث تكون سريعة التداول ويمكن تحويلها بسهولة الى ارصدة نقدية سائلة .

2- الطلب على النقود :

أولا النظرية الكلاسيكية أو النظرية الكمية للنقود .

مقدمة:

لقد تطورت النظرية النقدية الكلاسيكية في كل من المدرستين الكلاسيكية والنيوكلاسيكية والتي تبلورت فيما بعد وأصبحت تعرف باسم " النظرية الكمية للنقود".

- لم تكن النقود في الفكر الكلاسيكي سوى حجاب يخفي تحته الجوانب الحقيقية للنشاط الاقتصادي دون أن يكون له أدنى تأثير عليها مما يفيد حياد النقود، بمعنى اقتصار دورها على تسهيل العمليات الاقتصادية دون التدخل فيها أو التأثير عليها.
- وهكذا ركز الكلاسيك اهتمامهم على العلاقة التي تربط بين كمية النقود وقوتها الشرائية والتي ماهي الا مقلوب المستوى العام للأسعار، وبالتالي لم يهتموا بتحليل مختلف العوامل التي تتحكم في مستوى الانتاج والتشغيل والدخل الوطني لافتراضهم حالة التشغيل الكامل، فكان اهتمامهم ينصب على المعدلات الكمية التي تهدف الى تفسير تقلبات مستوى الأسعار.

1-افتراضات النظرية النقدية التقليدية :

ظهرت هذه النظرية في القرن الثامن عشر حيث كان قانون "ساي" للأسواق يسيطر على النشاط الاقتصادي ومفاد القانون ان كل عرض يخلق الطلب عليه بمعنى ان كل انتاج يخلق معه إنفاقا مساويا له، أن حالة زيادة أو انخفاض العرض سرعان ما تزول بحكم فعالية آلية السوق أو جهاز الأسعار، ووفقا لهذا التحليل قامت النظرية الكمية

للنقود ببناء معادلة التبادل "لفيشر" ومعادلة الأرصدة النقدية "كمبردج" بناء على الافتراضات التالية:

أ- ثبات حجم المعاملات:

تقوم النظرية على فرضية أن حجم المعاملات يعد بمثابة متغير خارجي بمعنى أنه لا يتأثر بالمتغيرات التي تشتمل عليها المعادلة ومن تم يعامل على أنه ثابت خاصة وان العوامل التي تؤثر في حجم المعاملات هي ثابتة.

تفترض النظرية اذا أن حجم المعاملات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس له علاقة، بكمية النقود أو بالمتغيرات التي تحدث فيها.

ب-ثبات سرعة دوران النقود :

يقصد بسرعة دوران النقود (V) معدل متوسط عدد المرات التي انتقلت فيها كل وحدة من وحدات النقود من يد الى يد أخر في تسوية المبادلات التجارية والاقتصادية في فترة زمنية معينة.

- تقوم النظرية على أساس أن سرعة دوران النقود هي ثابتة على الاقل في المدى القصير ، لأنها تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود.

- ومع ثبات T &V يتبقى في المعادلة متغيرين اثنين فقط وهما كمية النقود (M)في الطرف الأيمن من المعادلة ،ومستوى الأسعار (P) في الطرف الأيسر، وتقتصر نظرية كمية النقود على بيان العلاقة بينهما .

ت -ارتباط تغير المستوى العام للأسعار بتغير كمية النقود:

تقوم النظرية الكمية للنقود على افتراض أساسي مفاده أن أي تغيير في كمية النقود المعروضة سيحدث تغيير بنفس النسبة والاتجاه في المستوى العام للأسعار، فزيادة النقود المعروضة سيؤدي الى زيادة مماثلة على المستوى العام للأسعار والعكس صحيح.

وبالتالي هناك علاقة بين كمية النقود(M) ومستوى الاسعار (P) وذلك بافتراض ثبات حجم المعاملات (T) وسرعة الدوران (V).

نظرية كمية النقود هي دالة، كمية النقود فيها متغير مستقل، والمستوى العام للأسعار متغير تابع.

2-معادلة التبادل:

ظهرت نظرية كمية النقود في القرن الثامن عشر حيث ظهرت بشكلها التقليدي، ثم اهتم ريكاردو ببناء النموذج الفكري التقليدي وتوصل الى أن قيمة النقود تتناسب عكسيا مع كميتها باعتبار أن أي زيادة في العرض النقدي سيؤدي الى زيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة، الا أن المعادلة أخذت شكلها النهائي من خلال معادلة التبادل "لفيشر"، ومعادلة الأرصدة النقدية الحاضرة "معادلة كمبردج".

أ- معادلة التبادل "لفيشر":

تقوم نظرية كمية النقود على تفسير العلاقة بين كمية النقود وبين المستوى العام للأسعار ، وتؤكد هذه النظرية على وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود من جهة ، والمستوى العام للأسعار من جهة أخرى حيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساويا للمبالغ التي دفعت في تسويتها .

النظرية الكمية لفيشر عبارة عن دالة : $MV=T.P$

كمية النقود (M) متغير مستقل .

المستوى العام للأسعار (P) متغير تابع.

مع ثبات كمية المبادلات (T) $MV=TP$

وثباث سرعة دوران النقود (V) $P=M .V/T$

خلاصة : حسب نظرية فيشر فانه وكلما زادت كمية النقود ارتفع المستوى للأسعار والعكس صحيح مع ثبات كل من TوV .

ب- معادلة الأرصدة النقدية الحاضرة :

تختلف صيغة كامبردج عن صيغة فيشر في كون الأولى تركز على أهمية النقود كمستودع للقيمة بدلا من تركيزها على النقود ، في حين أن معادلة الأرصدة النقدية نظرت للإنفاق من خلال الطلب على النقود ، حيث تقوم هذه الأخيرة على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى .

على اعتبار أن التغيرات في رغبة الافراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية يؤدي الى التأثير على حجم الانتاج ثم على حجم الدخل واخيرا على المستوى العام للأسعار ، فالتأثير على الأسعار من خلال تغير كمية النقود يكون وفق نظرية الارصدة النقدية تأثيرا غير مباشر ،.

وعليه يمكن اعطاء الصيغة الرياضية لهذه المعادلة كما يلي :

$$M=P(y.k)$$

حيث أن K: التفضيل النقدي

وهو عبارة عن الارصدة النقدية التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها.

V : سرعة دوران النقود .

العلاقة بينهما : $K=1/V$ 1

فالعلاقة بين Kوv هي عكسية. وبتعويض حجم المعاملات (T) بالدخل (Y) في معادلة فيشر

تصبح معادلة الأرصدة النقدية $M.V=Y.P$ 2

وبالتعويض في المعادلة 1 و2 يصبح لدينا : M/K =Y.P

M=P(Y.K)

حيث أن :

Y:الدخل الحقيقي من عملية الانتاج .

K: النسبة التي ترغب الافراد في الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية من أجل الانفاق .

فهناك علاقة طردية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار يشترط ثبات كل من الدخل أو الانتاج (Y) والتفضيل النقدي (K) .

اذا الاختلاف بين صيغة "فيشر ومعادلة كمبردج تكمن أساسا في استبدال سرعة دوران النقود (v) بالطلب على النقود (التفضيل النقديk) فالطلب على النقود هو مقلوب سرعة دورة التداول , أي أن هناك علاقة عكسية .

ج-الارصدة الحقيقية واثر بيجو :

يعد بيجو اول من صاغ بوضوح العلاقة بين الاستهلاك والارصدة النقدية ومستوى الاسعار. لقد ابرز بيجو هذه العلاقة للدفاع عن موقف الكلاسيك المتعلق بتأثير الانخفاض العام في الاجور للتخفيف من البطالة وذلك على عكس كينز الذي انكر ان الانخفاض العام في الاسعار يمكن ان يعالج البطالة.

وحسب "بيجو" فانه :

- عندما يرتفع المستوى العام للأسعار فان ذلك يؤدي الى خفض الثروة والارصدة الحقيقية للمتعاملين الاقتصاديين فيصبح لديهم ميل الى خفض انفاقهم من اجل تعويض الانخفاض في دخولهم .وعلى العكس من ذلك فانه :

- عندما ينخفض المستوى العام للأسعار يؤدي الى زيادة الثروة والارصدة الحقيقية فيميل هؤلاء الى زيادة انفاقهم .

وعليه فإننا يمكن ان نعرف أثر الارصدة الحقيقية على انه :

"التغيير في الانفاق النقدي الذي يقرره مالكي الثروة وذلك من اجل ارجاع القيمة الحقيقية لأرصدتهم الحقيقية والنقدية الى المستوى المرغوب، بعدما تغيرت نتيجة لصدمة ما".

3- تقييم النظرية التقليدية لكمية النقود :

أ- ايجابيات النظرية:

1- وفقت النظرية الى حد بعيد في استعمال المعطيات الحسابية والبيانية في التعبير عن مفاهيم وظواهر اقتصادية عامة ، فكانت تقوم على معادلات رياضية توضح العلاقة بين كمية النقود والسعر، وهو ما أدى الى استيعاب التحليل الاقتصادي وبالتالي تيسير فهم نظرية الكمية .

2-يمكن وصف نظرية كمية النقود بأنها نظرية علمية بحثة ، اعتمدت على تفسير و تحليل الواقع الاقتصادي وتوضيح العلاقة بين الكمية والسعر و كذا على الاسلوب العلمي البحث، فهي اذا نظرية واقعية تفسيرية وعلمية .

3 -تقوم النظرية الكمية للنقود على ايجاد علاقة مباشرة وتناسبية بين كمية النقود والسعر وهو ما يتوافق تماما مع التحليل والواقع الاقتصادية الذي كان سائدا في تلك الفترة من الزمن.

ب-انتقادات النظرية :

ان العلاقة االآلية التي أضفتها النظرية على تأثير التغيير في كمية النقود على مستوى الأسعار ليست بهذا الشكل البسيط الذي تصوره النظرية ، فكمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الاسعار فهذه الاخيرة قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغيير كمية النقود .

فلقد افترضت نظرية كمية النقود أن الاسعار لا تتغير الا نتيجة لحدوث تغير في كمية النقود ، غير أن تبعية الأسعار للكمية النقدية على هذا النحو تعد فرضا خاطئا

وتبتعد عن الواقع فقد تتغير الأسعار ارتفاعا أو انخفاضا نتيجة لأسباب حقيقية ، دون أن يكون للعوامل النقدية دخل في ذلك (مثل تغير النفقات مع تغير حجم الانتاج) .

- عدم واقعية افتراض تباث الحجم الحقيقي للإنتاج.
- عدم واقعية افتراض ثبات سرعة دوران النقود .

ثانيا: النظرية الكينزية للنقود .

مقدمة :

لقد تم تفسير النظرية الكلاسيكية من خلال تراكم مادي ومعارفي وظلت صلاحيتها لا نقاش فيها حتى بداية ظهور أزمة الكساد العالمي (1929-1933) الذي عم النظم الرأسمالية في مختلف الدول الكبرى ،وما نتج عنه أحداث تاريخية ووقائع اقتصادية كشفت قصور ومحدودية نظريات التقليديين خاصة قانون المنافذ، حيادية النقود، توازن الاقتصاد الكلي عند مستوى التشغيل الكامل وكذا عدم تدخل الدولة الا في نطاق محدود وهو ما اثبت قصور النظرية النقدية التقليدية .في خضم هذه الازمة ظهرت النظرية العامة لكينز وهي نظرية الادخار والاستثمار وتفضيل السيولة حيث أحدثت هاته النظرية ثورة على الفكر الاقتصادي التقليدي وكانت علاجا ناجحا لازمة الكساد .

1- فرضيات نظرية كينز :

بقي التحليل التقليدي عاجزا عن تفسير وعلاج أزمة الكساد العالمية التي حلت بالنظام الرأسمالي ، الامر الذي أدى الى تحول الاهتمام من دراسة التغيير في الأسعار نتيجة التغير في كمية النقود الى الاهتمام بدراسة سلوك النقود وأثره على مختلف النشاطات الاقتصادية على أساس تحليل كلي شامل للمتغيرات الاقتصادية الانسانية.

لقد قام التحليل الكينزي على فرضيات تختلف تماما عن فرضيات الكلاسيك ويمكن ايجازها فيما يلي :

أ- لقد كان لكينز الفضل في انقاد النظام الرأسمالي من الانهيار، من خلال الآراء التي طرحها وطريقة التحليل التي استخدمها والأجهزة التي استحدثها .

ب- وجه "كينز" اهتمامه الى دراسة الطلب على النقود (نظرية تفضيل السيولة) حيث وضح أن البحث لابد أن يكون في العلاقة بين مستوى الانفاق الوطني والدخل الوطني وليس في العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار ، وأوضح أن الأفراد قد يفضلون الاحتفاظ بالنقود لذاتها (تفضيل السيولة) وذلك بسبب دوافع مختلفة أهمها المعاملات والاحتياط والمضاربة.

ت- قام بتحليل الطلب على النقود كمخزن للقيمة (دافع المضاربة).

ث-جاء كينز بنظرية عامة للتوظيف تتميز عن غيرها من نظريات العمالة، فهذه النظرية تعالج كل مستويات التشغيل ، اضافة الى أنه اهتم بالتحليل الكلي للمعطيات كحجم التشغيل العام ، الدخل الوطني ، العرض الكلي...الخ

ج-يرى "كينز" ضرورة تدخل الدولة عن طريق السياسية المالية والرفع من مستوى الانفاق العمومي والسياسية النقدية بزيادة المعروض النقدي ، فالسياسية النقدية حسبه ليست كما هو الحال عند التقليديين .

ح-اهتم "كينز" بفكرة الطلب الكلي الفعال لتفسير أسباب عدم التوازن التي وقع فيها النظام الرأسمالي في أزمة الكساد . وما نتج عنها من انخفاض في الاسعار وانتشار للبطالة فهو يرى ان حجم الانتاج وحجم التشغيل ومن تم حجم الدخل انما يتوقف بالدرجة الاولى على حجم الطلب الكلي الفعال.

2- نظرية كينز للطلب على النقود : (نظرية تفضيل السيولة)

يقصد كينز بتفضيل السيولة الدوافع التي تحمل الفرد على الاحتفاظ بالثروة في شكل سائل (نقود) ويعبر عنها بالدوافع النفسية للسيولة ، وهي أن رغبة الأعوان الاقتصادية في حيازة أرصدة نقدية يرجع الى كون النقود بمثابة الاصل الاكثر سيولة نظرا لأنها تمثل الأصل الوحيد الذي يمكن تحويله الى أي أصل آخر دون المرور بفترة زمنية وبدون خسارة . ويرجع "كينز" دوافع الطلب على النقود الى ثلاث دوافع :

أ- دافع المعاملات :

يقصد بدافع المعاملات (المبادلات) رغبة الافراد في الاحتفاظ بنقود سائلة للقيام بالنفقات الجارية خلال فترة المدفوعات أي الفترة التي يتقاضى فيها الشخص راتبه الدوري ، ورغبة المشروعات في الاحتفاظ بالنقود السائلة لدفع نفقات التشغيل من ثمن المواد الأولية وأجور العمال والنفقات الضرورية لسيرورة المشروعات كإيجار العقارات وغير ذلك وهو ما يسمى بتمويل رأس المال العامل .

يعتبر هذا الدافع أكثر العوامل الثلاثة للطلب على النقود شيوعا ، فهو العامل الرئيسي الذي يحفز الافراد والمشروعات على الاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة .ان العامل المهم والأساسي الذي يعتمد عليه الطلب على النقود لهذا الغرض هو الدخل ، على اعتبار أن العوامل الأخرى لا تتغير في العادة في مدة قصيرة .

ان الطلب على النقود لغرض المعاملات هو دالة لمتغير الدخل حيث :

(y) الدخل ،و (Mt) : الطلب على النقود لغرض المعاملات

$$MT=F(y)$$

ب- دافع الاحتياط:

يقصد بدافع الاحتياط (الحيطة) رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود في صورة سائلة لمواجهة الحوادث الطارئة وغير المتوقعة كالمرض والبطالة ، أو الاستفادة من الفرص غير المتوقعة كانخفاض أسعار بعض السلع .أما المشروعات فهي تهدف الى هذا النوع من الاجراء لمواجهة ما قد يحدث من طوارئ أو كوارث تتطلب القيام بنفقات اضافية متعلقة بالإنتاج أو الاستفادة من فرص صفقات رابحة .

ويتوفق الطلب على النقود بغرض الاحتياط على مستوى الدخل بالإضافة الى عوامل أخرى أقل أهمية ، وهي عوامل لا تتغير عادة في المدى القصير لذلك فان الطلب على النقود بدافع الاحتياط هو دالة لمتغير الدخل .

حيث MP: طلب على النقود بدافع الاحتياط

$$MP=F(y)\ ,\ MP=\alpha Y$$

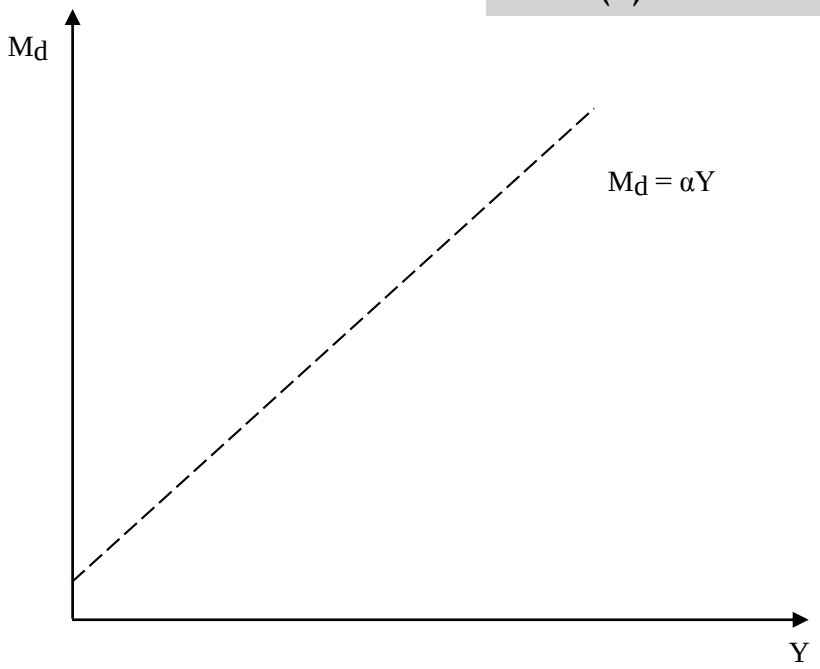

الشكل رقم 01: الطلب على النقود بدافع الاحتياط.

ح-دافع المضاربة:

اكتفى اقتصاديون التقليديون بدراسة الطلب على النقود تبعا لعاملي المبادلات والاحتياط فحسب ، ويرون أنه من غير العقلانية الاقتصادية الاحتفاظ بالنقود لأي سبب آخر ، الا أن "كينز" يرى بأن لأسباب تغيرات سعر الفائدة يمكن الاحتفاظ بالسيولة النقدية بهدف استخدام أكثر مردودية لها عن طريق المضاربة، حيث أنه أمام كل حائز على كمية معينة من السيولة الاختيار بين قرار شراء سندات بسعر فائدة معين أو الاحتفاظ بالنقود من أجل طلب مضاربة بسعر فائدة أعلى .

في الحالة الأولى: عند شراء سندات بسعر فائدة فانه يحصل على فائدة حالية.

في الحالة الثانية : عند الاحتفاظ بنقود سائلة فلابد من التضحية بالفائدة الحالية من أجل كسب مستقبلي أفضل . مع احتمال تحققه او عدم تحققه .

وبالتالي فان هناك علاقة عكسية بين سعر الفائدة والطلب على النقود للمضاربة ويمكن ملاحظة ما يلي:

1- اذا كان معدل الفائدة منخفض فان الطلب سيكون مرتفع على السيولة .

2- واذا كان معدل الفائدة مرتفع فان الطلب سيكون منخفض للسيولة (لأن الأفراد يرغبون في شراء الأوراق المالية).

وبالتالي فان معادلة الطلب على النقود بهدف المضاربة على الشكل التالي :

$$M/SP= F(i)=-\alpha\, i$$

حيثα- هو معامل الطلب على النقود أجل المضاربة .

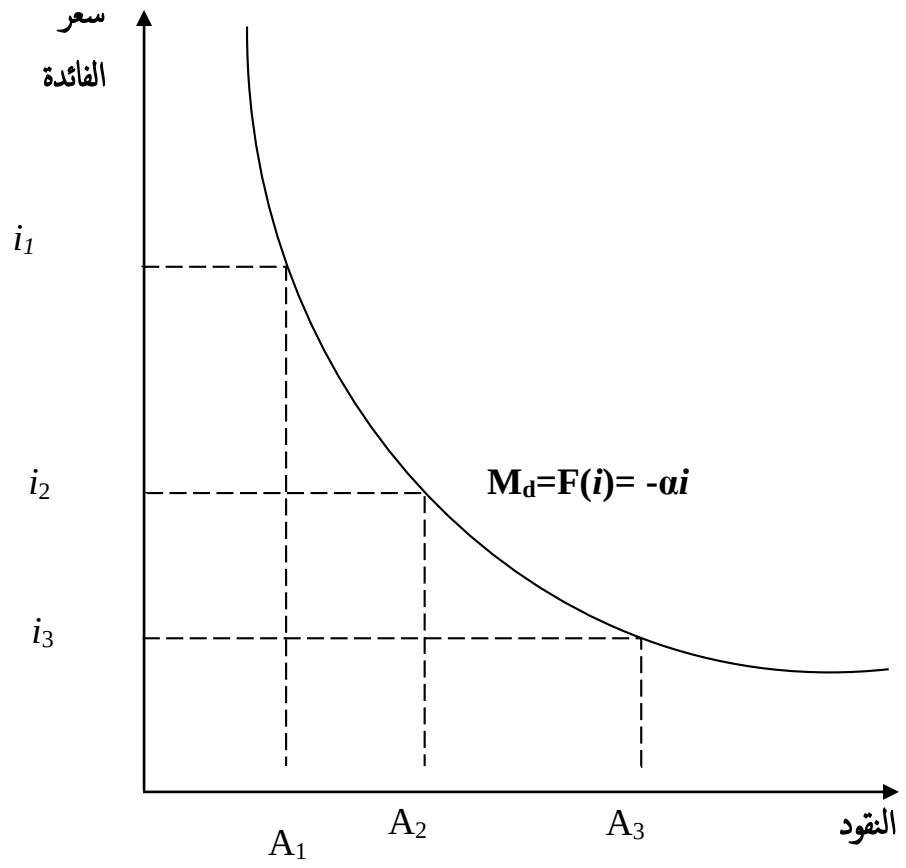

شكل رقم 02 : دافع الاحتفاظ بالنقود من اجل المضاربة .

من المنحنى :

عند i1(سعر فائدة مرتفع) يكون حجم النقود المحتفظ بها منخفض (A1)

عند i2(سعر فائدة منخفض نسبيا) يرتفع حجم النقود المحتفظ بها (A2)

عند 3i (منحفض الى حد ادنى) يصبح الطلب على النقود مرن تماما (A3)

ويرى كينز في هذه الحالة عدم جدوى السياسة النقدية في ظل الكساد لأن الزيادة في كمية النقود من قبل السلطات النقدية سيحتفظ بها الافراد في شكل أرصدة نقدية عاطلة ،وهذا يعني استحالة زيادة الناتج القومي عن طريق السياسة النقدية عندما تصل أسعار الفائدة الى أدنى مستوى لها لا يمكن تجاوزه ،وعلى ذاك الاساس نادى

كينز بضرورة اعتماد السياسة المالية من أجل زيادة حجم الناتج القومي و التخلص من حالة الكساد الاقتصادي .

3- تقييم نظرية كينز للنقود :

كان للمدرسة الكينزية دور كبير الأثر في ادخال أدوات تحليل جديدة في دراسة مختلف التغيرات والظواهر الاقتصادية ، فكان هذا الفكر محل اعجاب وتقدير من قبل الكثير من الاقتصاديين حيث استطاع ان يقدم نموذجا كاملا عن تحليل الأوضاع التي سادت فترة الكساد العالمي ، فوصف تفسيره وتحليله للازمة بالواقعية والعلمية .

منذ البداية كان تحليل كينز تحليلا نقديا بحثا حيث عمل على الجمع بين الاقتصاد العيني والاقتصاد النقدي بخلاف التقليديين الذين عملوا على الفصل بينهما، فجعل كينز للنقود دورا هاما في تحديد مستوى الدخل والتشغيل من خلال تأثيرها على سعر الفائدة باعتبار هاته الأخيرة ظاهرة نقدية وبذلك استطاع ان يربط بين النظرية النقدية ونظرية الدخل والتشغيل.

عارض كينز التقليدين على أساس ان الادخار هو دالة لسعر الفائدة حيث اعتبر الدخل هو دالة لمتغير الدخل وليس لسعر الفائدة وخلص الى ان عرض الادخار يختلف عن الطلب على الاستثمار وان هذا الأخير محدد للادخار عن طريق مضاعف الاستثمار الذي يؤثر في مستوى الدخل .

لقي كينز معارضة ونقدا شديدين في بناء نموذجه التحليلي للوضعية الاقتصادية آنذاك –حالة الكساد– الا ان هناك من يرى ان المفهوم العام لنظرية كينز جاء متناسقا ومتفقا من حيث تقديم وسائل العلاج لفترة الكساد فقد جاء تفسيره كنتاج لها ومرتبطا بها ولكن هذا الفكر قد لا يكون صالحا على الاطلاق في غير هاته الظروف ، على اعتبار انه لم يتعامل مع حالة التضخم مثلا.

ثالثا : النظرية النقدية الحديثة .

مقدمة :

لقد تعددت الدراسات والمحاولات لتفسير الأزمات التي أصابت النظام الرأسمالي مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية، ووضع العلاج واعطاء التفسير المناسب لهذه الأزمة أوعلى الأقل التخفيف من حدتها فظهرت إضافات وتجديدات على النظرية النقدية التقليدية وعلى النظرية النقدية الكينزية .

انطلاقا من الازمات التي عرفها النظام الرأسمالي في الستينات من القرن العشرين دفع مجموعة من الاقتصاديين و على رأسهم "ميلتون فريدمان " الى اعادة الحياة مجددا الى التحليل الاقتصادي ، لكن بأدوات التسيير ووسائل تفسير وعلاج جديدة . وهكذا شهدت النظرية التقليدية إضافات اشتهرت باسم " النظرية المعاصرة لكمية النقود "أو ما يسمى "بمدرسة شيكاغو " بزعامة "فريدمان" الذي استطاع واتباعه " النقديين "من تأكيد أفكاره على الواقع الفعلي والترويج للأخذ بآراء هذا المذهب الجديد " المذهب النقدي " من قبل الدول الرأسمالية للتخفيف من حدة أزمة ووطأة التضخم والركود الذي ساد هذه الدول.

1- العوامل الاقتصادية المؤثرة في النظرية النقدية المعاصرة :

أ-ظروف نشأة المدرسة النقدية المعاصرة :

1- تركيز كينز على تشريح ظاهرة الانكماش بين محدودية النظرية الكينزية باعتبارها غير قادرة على معالجة الاحداث والأزمات الاقتصادية في المدى الطويل وأنها غير قادرة على تفسير ظاهرة التضخم التي أعقبت الحرب العالمية الثانية التي سادت جنبا الى جنب ظاهرة الركود الاقتصادي.

2-ظهور فكر اقتصادي معاصر قائم في أساسه ومنهجه على طروحات ونظريات المدرسة التقليدية على الخصوص وبدرجة أقل المدرسة الكينزية ، وهو الفكر الاقتصادي المعاصر (المذهب النقدي).

3-تعتبر مدرسة "شيكاغو " و" نظرية فريدمان " امتدادا للفكر التقليدي ولكن في ثوب جديد وبأدوات تحليلية أكثر نجاعة وواقعية .

4-لقد تعرضت الولايات المتحدة الامريكية بعد الحرب العالمية الثانية الى نهاية الخمسينات الى أزمة اقتصادية تمثلت في تعايش التضخم و الكساد ، الا أن طابعها العام كان تضخميا ، حيث صاحب هذه الظاهرة ارتفاع متواصل في الأسعار وارتفاع معدلات البطالة وهي ظاهرة تناقض العلاقة بين الأجور والأسعار وبين مستويات ومعدلات البطالة.

ب- الاحداث الاقتصادية التي سادت مرحلة الكساد التضخمي :

واجهت النظم الرأسمالية مابعد الحرب العالمية الثانية مرحلين امتدت الاولى من بداية الحرب العالمية الثانية الى غاية 1948،في حين سادت الثانية خلال حقبة السبعينات حيث تزايد معدل التضخم خاصة في البلدان الراسمالية المتقدمة واستمرت الضغوط التضخمية في التزايد الى فترة التسعينات.

ترجع أسباب المرحلة الاولى الى اعتماد النموذج الكينزي القائم على تفضيل السياسة المالية وما يتبعها من تدخل للدول في زيادة حجم الانفاق العام واعتماد ظاهرة النقود الرخيصة ، في حين ترجع أسباب المرحلة الثانية الى الاجراءات والسياسة النقدية

والمالية التي استخدمتها أمريكا وخاصة أزمة الدولار حيث تخلت هذه الاخيرة عن تحويل الدولار الى الذهب وبالتالي تبني سياسة تخفيض قيمة الدولار التي انعكست سلبا على مستوى أسعار الكثير من المواد الاولية والمواد الغذائية و السلع المصنعة الاستهلاكية و الوسيطة و الاستثمارية .

2 – نظرية الطلب على النقود عند فريدمان :

أ- نظرية فريدمان :

في سنة 1956 طور " فريدمان " نظرية الطلب على النقود بإعادة صياغة نظرية كمية النقود فنظريته هي تحليل لجانب الطلب على النقود بطريقة اكثر اتساعا من التحليل الكلاسيكي والتحليل الكينزي .من خلال فكر النظرية فان طبيعة النقود تختلف باختلاف استخدامها وسبب حيازتها وشروط التنازل عنها.

في هذا الوضع يرى "فريدمان " أن دوافع الطلب على النقود يتطلب دراسة و تحليل مفهوم الثروة والاسعار والعوائد من الأشكال الاخرى البديلة للاحتفاظ بالثروة في صورة سيولة ، و كذا الأذواق أو ما أطلق عليه اصطلاح ترتيب الأفضليات .

لا بد من الاشارة الى فرضيات النظرية المتمثلة أساسا فيما يلي :

- يتوقف الطلب على النقود على نفس الاعتبارات التي تحكم ظاهرة الطلب على السلع و الخدمات.
- استغلال كمية النقود (عرض النقود)عن الطلب على النقود.
- استقرار دالة الطلب على النقود و اهميتها.
- رفض فكرة مصيدة السيولة عند بناء دالة الطلب على النقود .

ان امكانية الاحتفاظ بالثروة بأشكال متعددة من شأنه أن يدفع الوحدة الاقتصادية الى الاحتفاظ بالثروة التي تمتلكها بأشكال متعددة بحيث يمكن أن يحقق لها أعلى منفعة ممكنة ، ويشير "فريدمان" خمسة أشكال يمكن أن تحتفظ بها الثروة وتتمثل في النقود (M) ،السندات(B) ،الأسهم(E) ،الأصول(G) ،رأس المال البشري(H) . وأن تركيب حقيبة الثروة الكلية للوحدة الاقتصادية يعتمد على العائد الذي يحصل عليه كل من هذه

الأشكال المتعددة للاحتفاظ بالثروة ،أي أن الطلب على النقود يعتمد على المعادلات العوائد المتأتية من هذه الأشكال المتعددة للثروة :

1- **الثروة الكلية** : مقدار الثروة الكلية هو مقدار معين ثابت في لحظة زمنية معينة ومن تم يمثل هذا المقدار القيد المفروض على حائزي الثروة عند توزيع هذه الثروة بين عناصرها المختلفة، فالثروة تتكون من مجموعة الأصول التي يمكنها أن يحقق دخلا أو عائدا معينا ، فهي أوسع فكرة حيث تشكل كافة عناصر الثروة البشرية أو غير البشرية ،أي أن مفهوم الثروة عند "فريدمان" شمل كل مصادر الدخل.

2- **النقود** : هي أكثر الأصول سيولة ، فاذا كان المقصود بالنقود العملة فان معدل الفائدة يساوي صفرا كما أن معدل التغير في القوة الشرائية للنقود يصبح سالبا في حالة التضخم ويكون موجبا في حالة ميل الاسعار للانخفاض. ان قيمة العائد الحقيقي للنقود وفقا لوحدات النقود الاسمية يعتمد على حجم السلع أو بمفهوم أدق على مستوى الأسعار. ومن ذلك فان مستوى الأسعار (P) هو المتغير الحاسم والفعال و المؤثر على قيمة العائد الحقيقي بالنسبة للنقود والباقي أشكال الثروة .

3- **السندات:** تعتبر السندات من أصول الثروة تحقق عائدا ثابتا لحائزها في شكل نسبة من القيمة الاسمية للسند (RP) وبأخذ هذا العائد شكلين هما :

- قيمة المبلغ الذي يتم تسليمه سنويا ويطلق عليه سعر الفائدة على السند .
- تغير قيمة السند الفعلية خلال الفترة الزمنية , وهذا التغير قد يكون ايجابيا او سلبيا .

قيمة الدخل الحقيقي للسند خلال فترة معينة =

سعر فائدة السند في السوق+ التغير في قيمة السند خلال فترة معينة .

وعموما فان عائد السندات كشكل من أشكال الثروة انما يتوقف على معدل التغير في سعر الفائدة وعلى المستوى العام للأسعار، ونكتفي اصطلاحا بتسمية سعر الفائدة على السندات .

4- الأسهم : تعتبر الأسهم من الأصول المالية وهي أحد أشكال الثروة وان العائد أو التدفق (الدخل) الناتج عن حيازته تأخذ ثلاثة أشكال :

-عائد اسمي ثابت يسلم سنويا ، في حالة ثبات واستقرار الأسعار .

- تغير قيمة العائد الاسمي الثابت نتيجة تغير مستوى الأسعار .

-تغير في القيمة الاسمية خلال الفترة الزمنية ، والذي يمكن أن يحدث نتيجة تغير سعر الفائدة .

ويطلق "فريدمان" على الدخل المحصل عليه من حيازة الأسهم سعر فائدة الأسهم في السوق(RE) .ومن تم يمكن التعبير عن الدخل الاسمي الناتج عن حيازة الثروة في صورة أسهم بالمعادلة التالية:

الدخل الحقيقي للأسهم خلال فترة زمنية = سعر فائدة السهم + (-) التغيير في قيمة السهم خلال الفترة الزمنية +(-) التغير في قيمة مستوى الأسعار خلال نفس الفترة .

فعوائد الأسهم تمثل اصطلاحا على الأرباح (RE) وعلى معدل تغيرها وعلى المستوى العام للأسعار بسبب تغير قيمتها خلال الفترة الزمنية .

5-الأصول الطبيعية : يقصد بالأصول الطبيعية (العينية) هو الحيازة الثروة على شكل بضائع مادية , وهي تمثل رأس المال المادي كالآلات والعقارات ويتوقف التدفق الناتج عن حيازة هذه الأصول على المستوى العام للأسعار ومعدل تغييرها والاهتلاك الذي تتعرض له هذه الأصول . أي أن العائد على حيازة الأصول العينية يرتبط بالتغير المتوقع في قيمة الثمن في فترة زمنية معينة , ويمكن أن نرمز لهذا العائد ب $1/P*dP/dT$

حيث $1/P$ مقلوب المستوى العام للأسعار ,و dP/dT تمثل معدل تغير الأسعار بالنسبة للزمن (T) .

6-رأس المال البشري :

يقر "فريدمان " بصعوبة تحديد العائد من رأس المال البشري بأسعار السوق , الا أنه يرى ان هناك علاقة (نسبة) بين رأس المال البشري ورأس المال المادي, حيث يوجد دائما تقييم بين الثروة البشرية والغير بشرية في قائمة الأصول ,ومن هنا يمكن أن يكون هناك معامل بين الثروة البشرية والثروة المادية, أي أن يكون هناك تدفق من الثروة البشرية

ويمكن قياس ذلك ,فإذا كان معامل النسبة بين الثروة المادية الى الثروة البشرية هو (W) ولما كانت الثروة للكلية هي : $W=Y/P$

العائد من رأس المال البشري = الثروة الكلية X معامل النسبة بين الثروة المادية والثروة غير المادية .

وينتهي فريدمان الى أن الشخص لا يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعا لعوائدها فقط , بل تحكمه كذلك اعتبارات أخرى تتعلق بالاذواق.

- يشير فريدمان اذا الى أن هناك (05) خمسة أشكال يمكن أن يحتفظ بها بالثروة وتتمثل في: النقود M, السندات (B) الأسهم , الأصول العينية (E) , الاصول العينية (G) , رأس المال البشري(H) .

وقد بينا ذلك بالتفصيل حيث أن حقيبة الثروة تعتمد على العائد الذي يحصل عليه كل من الأشكال السابقة , بمعنى أن الطلب على النقود يعتمد على العائد الذي يحصل عليه كل من هذه الاشكال المتعددة للثروة .

يمكن مما سبق اعطاء الصيغة الرياضية لدالة الطلب على النقود بحسب مفهوم فريدمان في المعادلة التالية :

$$M=F(P ,Rb ,Re,1/P ,dp/dt,W ,U.....(1)$$

ويمكن التعبير عن دالة الطلب على الرصيد الحقيقي كما يلي (بعد ضرب طرفي المعادلة(1) ب 1/ P:

$$M/P=f(Rb,Re , 1/P .dp/dt,W,U.....(2)$$

ومن المعادلة (2) المعبرة عن دالة الطلب على النقود يمكن ان تصل الى معادلة النظرية الكمية بضرب طرفي المعادلة في مقلوب الدخل (Y).

- كمية النقود على الدخل M/Y : دالة التغيير في عائد عناصر الثروة المختلفة /الدخل .

$$M/Y=1/V(Rb,RE ,1/p.dp/dt,W,U.....(3)$$

- ليصل فريدمان الى المعادلة النهائية لنظرية كمية النقود :

$$Y=V((Rb,RE\ ,1/p.dp/dt,W,U).M$$

ب- تقييم النظرية النقدية المعاصرة :

في خضم التغيرات والأحداث الاقتصادية التي حدثت للاقتصاد الليبرالي خلال وبعد الحرب العالمية الثانية والتي تمثلت على الخصوص في مشكلة التضخم المصحوب بالركود ، تعددت الأبحاث والدراسات الاقتصادية والنقدية من أجل ايجاد تفسير لتلك الأحداث والظواهر لمعالجتها او الحد من آثارها المدمرة.

- رغم أن النظرية النقدية المعاصرة في رأي الكثير من الاقتصاديين أنها وليدة النظرية التقليدية ولكن في صورة موسعة وبثوب جديد، الا أن هناك فروق أساسية بين النظريتين ، حين تقوم نظرية "التبادل لفيشر ومارشال" على أساس مبدأ افتراض وجود حالة التشغيل الكامل، فان النظرية النقدية الحديثة تقوم على عدم افتراض حالة التشغيل الكامل ، أي أن حجم الانتاج هو عنصر متغير وليس كمية ثابتة , كما يرى التقليديون .

- ويرى "فريدمان " طالما أن الاقتصاد لم يصل بعد الى مستوى العمالة الكاملة فان زيادة في الدخل والتشغيل ويبقى التأثير كذلك حتى تقترب من مستوى العمالة الكاملة ، وعندها ترتفع الأسعار . ويذهب "فريدمان" صراحة الى ضرورة ضبط معدل التغيير في عرض كمية النقود بما يتناسب مع معدل التغيير في حجم الانتاج وبالتالي حجم الدخل الحقيقي كشرط أساسي لاستقرار المستوى العام للأسعار ، وهو اجراء يدعو الى زيادة الاهتمام بدور السياسة النقدية في معالجة الازمات الاقتصادية (التضخم) التي يمكن أن تواجه الدول المتقدمة خاصة بحذر وحكمة حتى لا يحدث عنها آثار سلبية ,قد تكون مهلكة للاقتصاد ،لذلك نجدهم يؤكدون على ضرورة ربط النمو في كمية النقود بما يعادل النمو في الناتج الوطني الحقيقي .

- وبالنسبة لدالة الطلب على النقود عند " فريدمان" ، فقد اعتبر هذا الاخير أن المتغير الأساسي والحاسم لهذه الدالة هو الثروة (الدخل الحقيقي المادي والبشري, أسعار العوائد ...) في حين اعتبر المتغيرات الاخرى وخاصة سعر الفائدة عامل ثانوي على اعتبار أن سعر الفائدة ليس له أثر مباشر الا كونه عائد السندات .

- ثم أن الصياغة النهائية ل"فريدمان" تعترضها العديد من الصعوبات تتمثل فيما يلي :

-اعتمادها على العديد من المتغيرات .

-يصعب حساب وتقدير هذه المتغيرات (كعائد راس المال البشري, ومتغير الاذواق)

-تعتبر هذه المعادلة حجة في الابداع والابتكار ،الا أنه يصعب تطبيقها في المجال العملي ،أي أن هذه المعادلة هي مجرد نموذج تحليلي .

-هي صورة معدلة وموسعة لمعادلة التبادل "لفيشر" أو "مارشال " ويمكن أن نلخص اهم آراء المذهب النقدي عن نظرية كمية النقود .

رابعا النقود والتوازن الاقتصادي

1- التوازن في سوق السلع : منحنى is لهانسن hansen

مقدمة :

- اقترح الاقتصادي "جون هيكس " في سنة 1937 م نموذج IS /LM المستوحى من الفكر الكينزي وذلك من خلال تعليقاته على كتاب كينز "النظرية العامة "حيث اصدر كتابا اسماه : " قيمة ورأسمال : بحث في المبادئ الاساسية للنظرية الاقتصادية "
- وفي سنة 1949 ابتكر الاقتصادي HANSENمنحنى ISبعدما قام بتطوير نموذج هيكس . HICKSوينقسم هذا النموذج الى معادلتين هما :
- معادلة IS (الاستثمار والادخار) الذي يعبر عن المساواة بين الادخار والاستثمار (التوازن في أسواق السلع)
- ومعادلة LM (سيولة ونقد) والذي يعبر عن التوازن بين عرض وطلب على النقود (التوازن على مستوى سوق النقد).

1.1-منحى هانسن (HANSEN) التوازن في أسواق السلع :

أ- منحنى IS في نموذج ذو قطاعين :

- في اقتصاد مغلق ، يتحقق التوازن في نموذج دي قطاعين :

يتساوى العرض الكلي الى الطلب الكلي : $Y=C+I$

Y = الدخل الوطني

C = الاستهلاك

I= الاستثمار $I=y-c$

$y=c+I.....(1)$

الادخار هو المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك $S=y-c.....(2)$

اذا لدينا $S=y-c$ $I=Y-C$

ومنه فان $S=I$

هاته المعادلة الأخيرة تعني ان التوازن في سوق السلع يتحقق عندما يساوي الاستثمار المخطط الى الادخار المخطط.

- لقد افترضنا في السابق ان الاستثمار هو استثمار تلقائي بمعنى ان $I=I_0$
- غير انه من ناحية أخرى فان الاستثمار هو دالة تابعة عكسيا لمعدل الفائدة

وعليه فإننا نكتب معادلة الاستثمار كما يلي :

$$I=I_o-gi$$

I_o= الاستثمار التلقائي .

g= يمثل ميل دالة الاستثمار .

i= معدل الفائدة

بينما دالة الادخار ماهي الا دالة تابعة للدخل $S=sy$

s تمثل الميل الحدي للاستهلاك .

ب- اشتقاق منحنى IS:

لدينا : $S=40+0.20y$ $I=55-200i$

اذا كانت $i=0.09$ ، فان $I=37$ وعليه yالمتوازن هو 385.

حيث ان التوازن يتحقق عندما S=I

$-40+0.20Y= 37$

$Y=385$

i	0.09	0.07	0.05	0.03
I	37	41	45	49
Y	385	405	425	445

إيجاد معادلة IS: بمعلومية دالة محددة للطلب نتمكن من اشتقاق معادلة لمنحنى IS. ومن تم نتمكن من الحصول على المستويات التوازنية للدخل التي تتناسب مع أسعار الفائدة .

ج- الانتقالات في منحنى IS:

ان التغيرات الذاتية في الانفاق تؤدي الى انتقال مواز لمنحنى IS ابما ان منحنى IS هو منحنى دخل توازني فان حجم الانتقال يحكمه التغير الذاتي في الانفاق وكذا قيمة مضاعف الانفاق :

الحالة 1- التغيير في الاستثمار التلقائي بمقدار A1 ما يؤدي الى انتقال في منحنى IS بمقدار KAi الى اليمين .

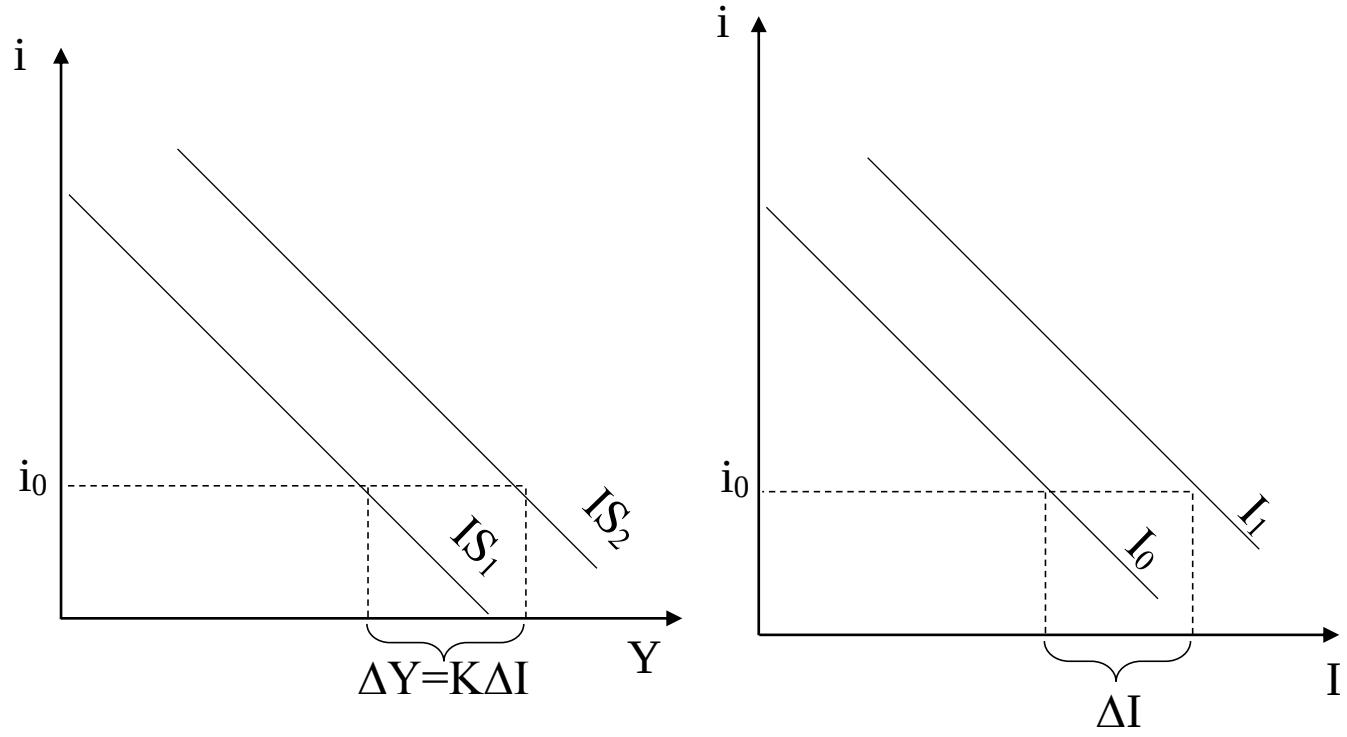

التغير في الاستثمار التلقائي **الانتقال في منحنى is**

الشكل رقم03 : انتقال منحنى is بتغير الاستثمار

الحالة الثانية (التغير في الادخار) : زيادة في الاستهلاك التلقائي بمقدار Δc تؤدي الى نقص في الادخار يؤدي ذلك الى انتقال في منحنى Sانحو اليمين بمقدار

$\Delta Y=Ke\ \Delta c$

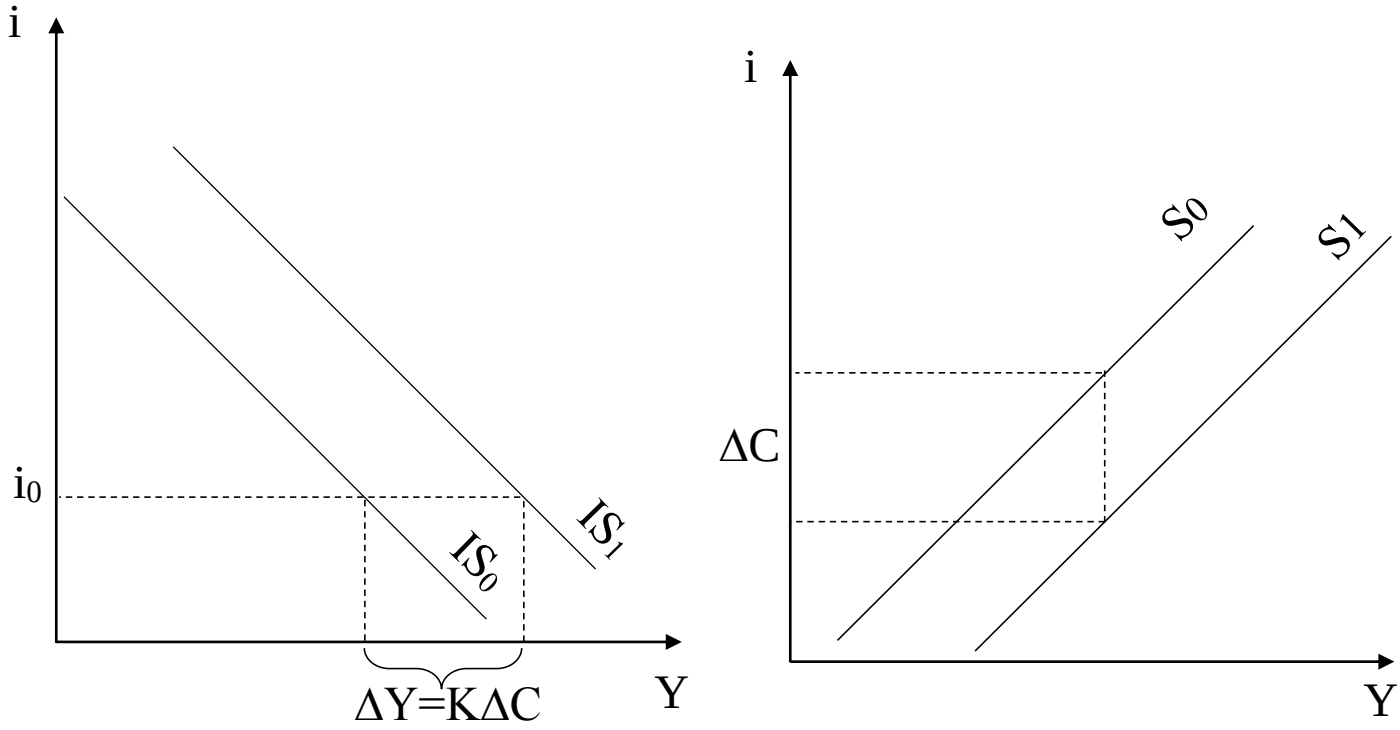

التغير في الادخار **انتقال منحنى IS**

الشكل رقم 04 : انتقال منحنى is بتغير الدخل

د-منحنى IS لنموذج دو ثلاث قطاعات :

بإضافة الى القطاع الحكومي الى النموذج Gحسب G=G0 تصبح معادلة التوازن

$$Y= C+I+G$$

$C=C0+CYd$ و $I=I_0-gi$

حيث ان الاستثمار هو متغير عكسي لسعر الفائدة وينتقل منحنى isالنموذج مكون من ثلاث قطاعات نتيجة التغيرات في الانفاق الذاتي والضرائب ويعتمد مقدار التغير على حجم المتغيرات الذاتية وعلى المضاعف المناسب .

نميز حالتين :

1- الزيادة في الانفاق الحكومي : بمقدار ΔG تودي الى انتقال منحنى IS الى اليمين بمقدار $K\Delta G$.

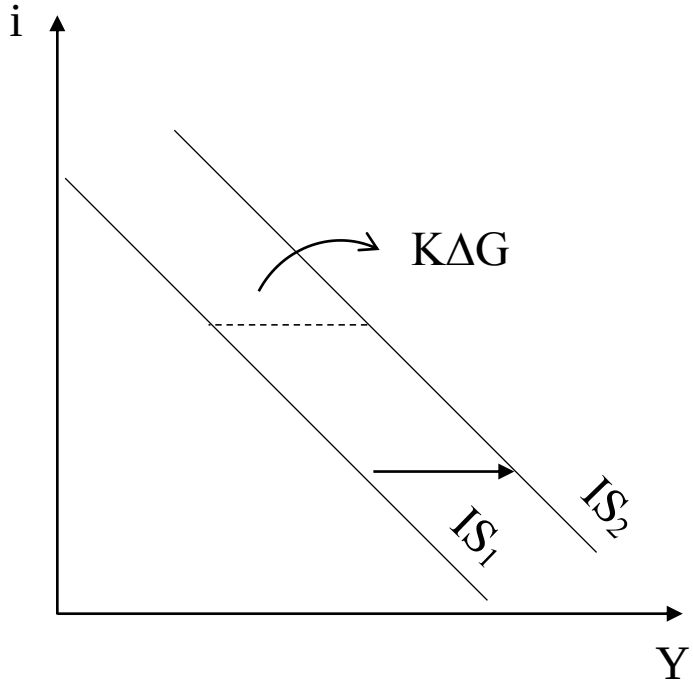

شكل رقم 05: اثر الزيادة في الانفاق الحكومي على انتقال is

2- الزيادة في الضرائب : ان الزيادة بمقدار ΔTx تؤدي الى انتقال منحنى is الى اليسار بمقدار $K_{TX}\ \Delta$.

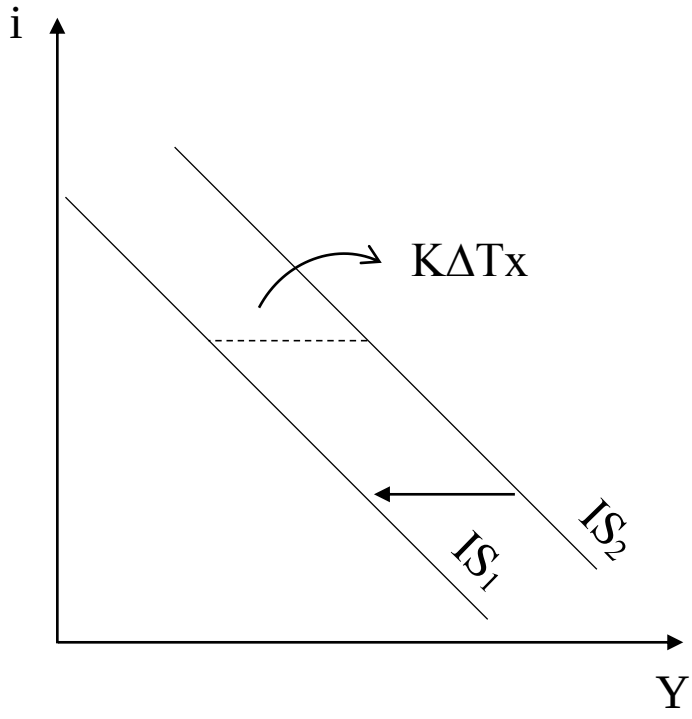

الشكل 06: انتقال منحنى IS بزيادة الضرائب .

2- التوازن في سوق النقد حسب هيكس HICKS : ومنحنى LM

يتحقق مستوى التوازن في سوق النقد عندما يتساوى عرض النقود مع الطلب عليها .

أ- عرض النقد :

بما ان عرض النقود يفترض بانه متغير خارجي فانه يساوي حتما حجما معينا Mo ولايملك حق تغيير هذا الحجم الا البنك المركزي من خلال إجراءات معينة (أدوات السياسة النقدية) وعليه فان دالة عرض النقود تكتب كما يلي :

$$MS=MO$$

MO: تمثل حجما معينا من عرض النقود .

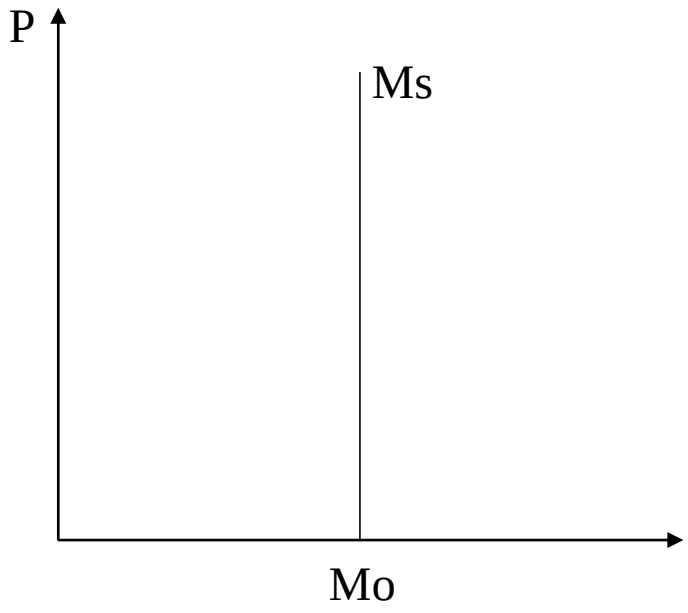

شكل رقم 07: عرض النقود

ب-الطلب على النقد :

استنادا الى كينز فان الطلب على النقود يكون للأسباب الثلاثة لتفضيل السيولة وهي :

1- الطلب على النقود لأجل المعاملات وهي دالة تابعة للدخل :

$$MD1=F(y)=\alpha 1y$$

2- الطلب على النقود لأجل الاحتياط : وهي دالة تابعة للدخل :

$$MD2=F(y)=\alpha 2y$$

وبالتالي فان دالة الطلب على النقود لأجل المعاملات والاحتياط هي :

$$MD=F(y)=\alpha y \qquad \boldsymbol{\alpha=\alpha 1+\alpha 2}$$

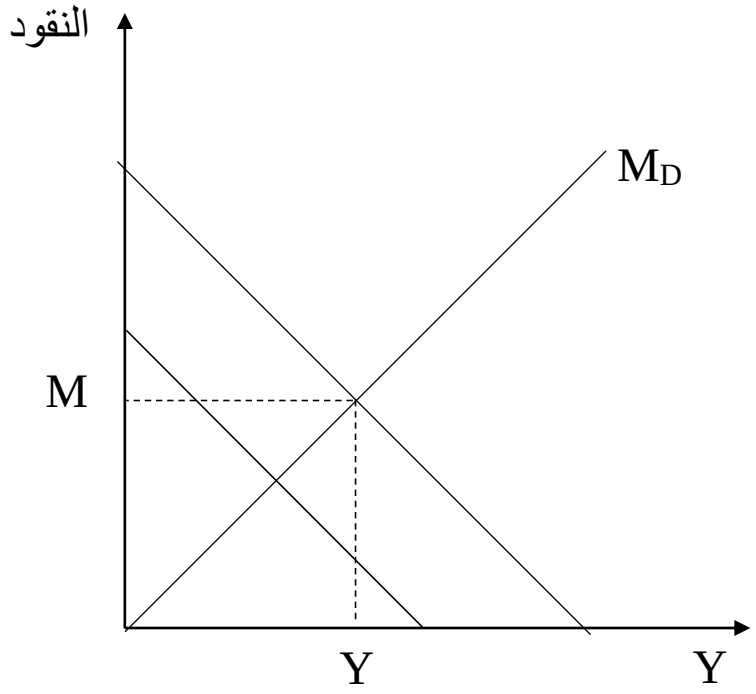

شكل رقم 05 : دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط

3- الطلب على النقود لاجل المضاربة :وهي دالة تابعة عكسيا لمعدل الفائدة

$$MD3=F(i)= -gi$$

حيث g ثابت

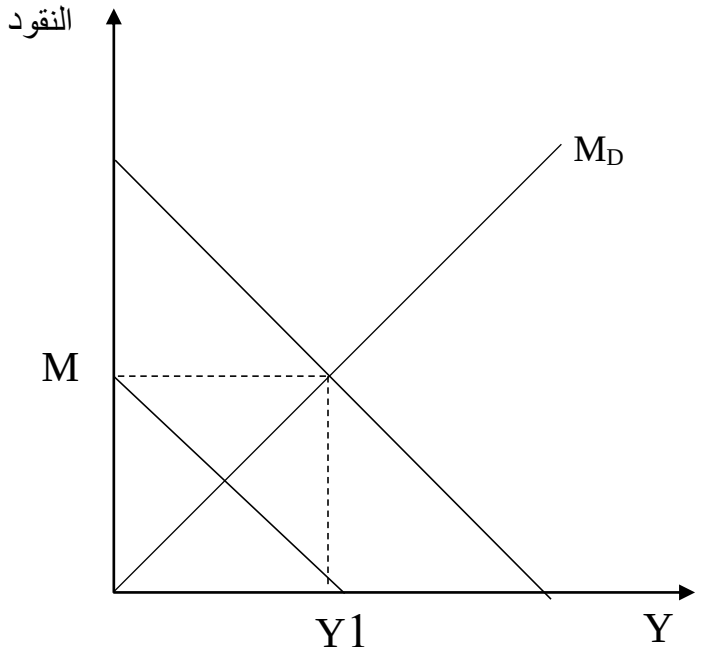

الشكل رقم 06 : الطلب على النقود

ج- التوازن في سوق النقد :

وهكذا فان التوازن في سوق النقد يكون بتساوي عرض النقود بالطلب عليها

عرض النقود MS= الطلب عليهاMD

$$MS=MD1+MD2+MD3$$

$$MO= \alpha 1Y+ \alpha 2\ Y-gi$$

هاته العلاقة هي معادلة التوازن عرض النقود والطلب عليها وهي تبين العلاقة الخطية بين الفائدة والدخل .

د-منحنى هيكس او منحنى LM:

يوضح منحنى LMالعلاقة ما بين معدل الفائدة والدخل الوطني التي تحقق التوازن ما بين عرض النقود والطلب عليها .

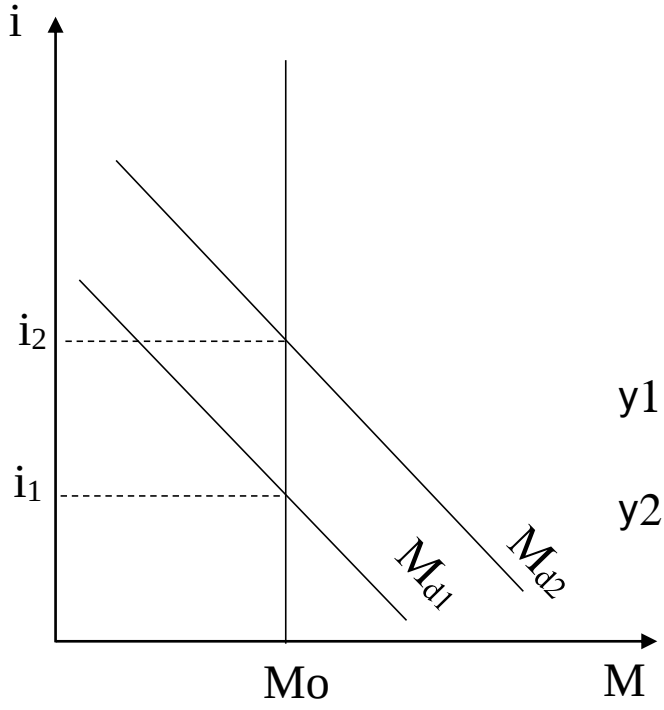

في منحنى التوازن : MS=MD

MS : عرض النقود عند M0

MD1 : الطلب على النقود عند الدخل y1

MD2 : الطلب على النقود عند الدخل y2

شكل رقم 07: تقاطع عرض وطلب النقود

يحدث التوازن اذا عند سعر الفائدة i1 او i2 اعتمادا على مستوى الدخل y1 او y2

منحنىLM : عند عرض معين للنقود M0 توجد تولفتان من سعر الفائدة والدخل يحدث عندها التوازن مابين عرض النقود والطلب عليها وتتشكل هذه التوليفات (سعر الفائدة والدخل المتناسبة مع التوازن في (أسواق النقد) بمنحنى .LM

1-اشتقاق منحنى LM هندسيا :

الفرضيات :

-عرض النقود ثابت عند MSO

-يزيد الطلب على النقد بزيادة الدخل (مستويات اعلى للدخل)

- التوازن بين عرض النقود والطلب عليها يحدث عند :

1i عندما يكون الدخل y1

2i عندما يكون الدخل y2 وتمثل هذه التولفات منحنى LM

3i عندما يكون الدخل y3

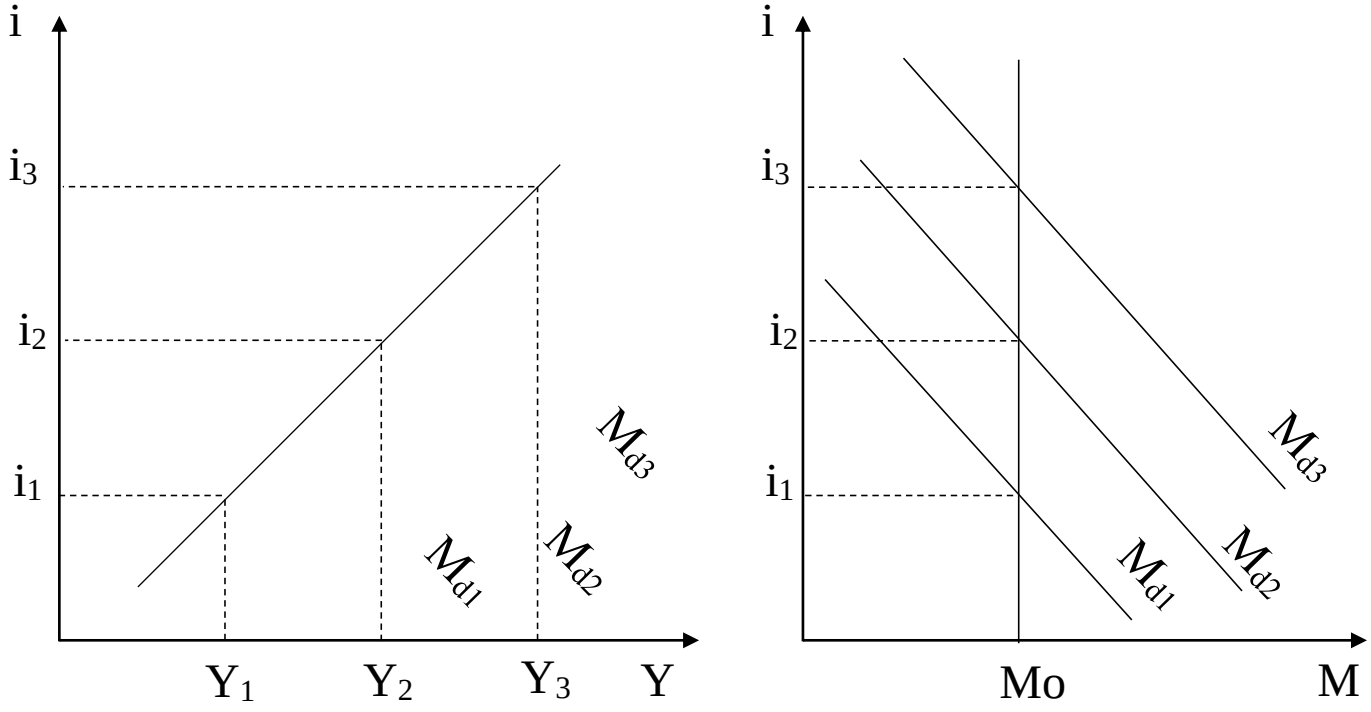

الشكل رقم 08 : اشتقاق منحنى LM هندسيا

2-اشتقاق منحنى LMجبريا :

MS=200 ,MD1= 0.25y MD3=50-200i

عند التوازن MS=MD

200=0.25Y+50-200i

0.25Y =150+200i

تصبح معادلة LM : Y =600+800i

3-الانتقالات في منحنى LM:

يحدث التوازن النقدي بمعرفة المعروض من النقود ودوال الطلب المشترك على النقود ، فاذا تغير العرض او الطلب ينتقل منحنى LM كما يلي :

1- الى اليمين : اذا حدثت زيادة في كمية النقود او انخفاض في الطلب على النقد .

2- الى اليسار : اذا حدث انخفاض في عرض النقود او زيادة في الطلب على النقد .ومقدار الانتقال في منحنى LM بسبب تغيير في عرض النقود يساوي مضاعف النقود K1مضروبا في التغيير في عرض النقود ΔM

4-شكل منحنى LM:

ان الطلب على النقد من اجل المضاربة يوجد داخل مجموعة من أسعار الفائدة حيث ان توقعات عن سعر الفائدة في المستقبل تؤدي بالمستثمرين الى المفاضلة كما يلي :

1-يفضل المستثمرون الاحتفاظ بالسندات بدلا من النقود اذا كان سعر الفائدة الجاري

$$i \geq i_2$$

وهنا لا يكون هناك طلب على النقود بغرض المضاربة .

2- عندما يكون $i=1$ المستثمرون يفضلون الاحتفاظ بنقودهم سائلة بدلا من السندات وهنا يكون منحنى الطلب على النقود افقيا .

3-ويكون الطلب على النقود لأجل المضاربة متناسب عكسيا مع معدل الفائدة إذا كان

$$i_2 < i < i_1$$

وهذه الاوضاع لمنحنى الطلب على النقد تؤدي الى تمثيل منحنى LM كما يلي :

*بين i2<i< i1 فان المنحنى يكون ذو ميل موجب .

* بين i2≤i فان المنحنى يكون افقيا .

* اذا كان i1=i فان المنحنى يكون عموديا

كما يوضح الشكلان التاليان :

الشكل رقم 9: شكل منحنى LM

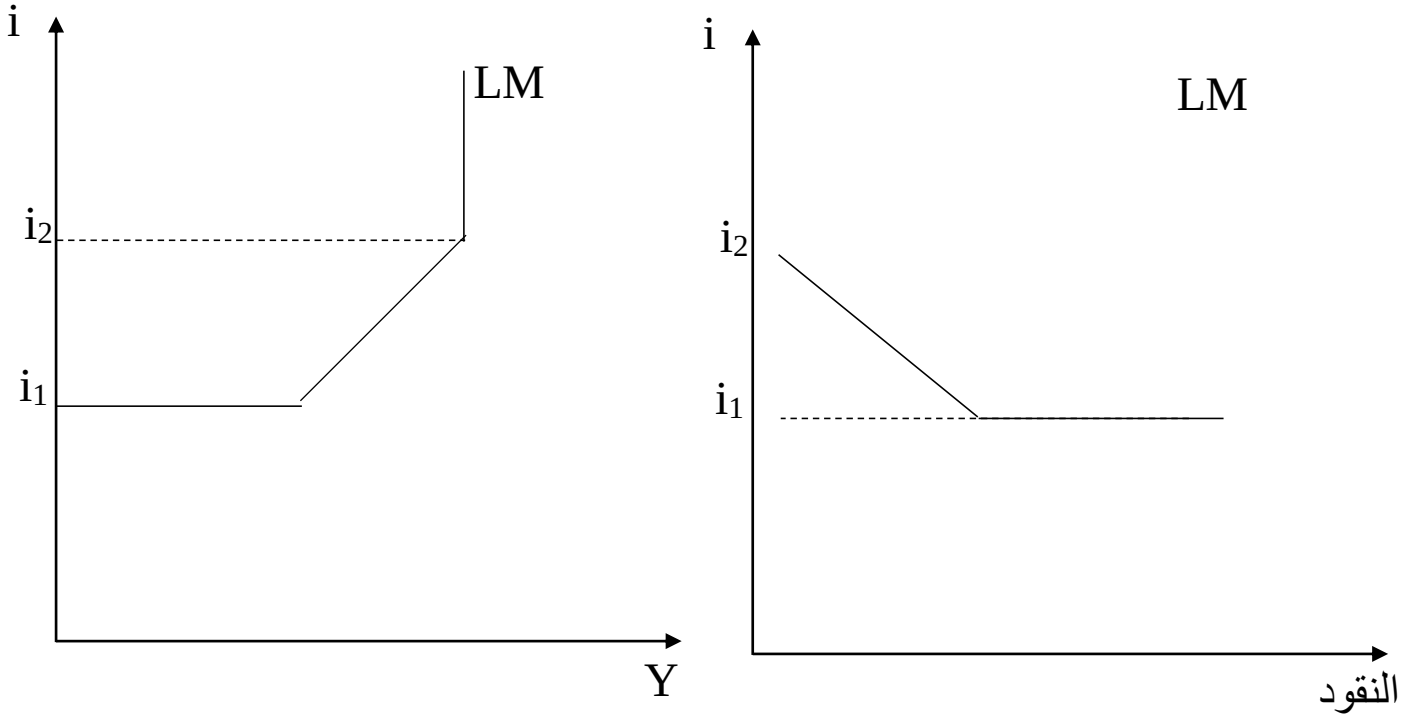

- لا تغير التقلبات في عرض النقود من الحدود الافقية او الرأسية المنحنى LMفزيادات عرض النقود تضلل الجزء الافقي وتنقل المنطقة العمودية المنحنى LM بما يعادل $\Delta M(1/k)$. ولابد ان يكون هناك تغيير في الطلب على النقود المضاربة لتتغير الحدود الافقية والعمودية .

الشكل رقم 10: شكل منحنى LM عند زيادة عرض النقود

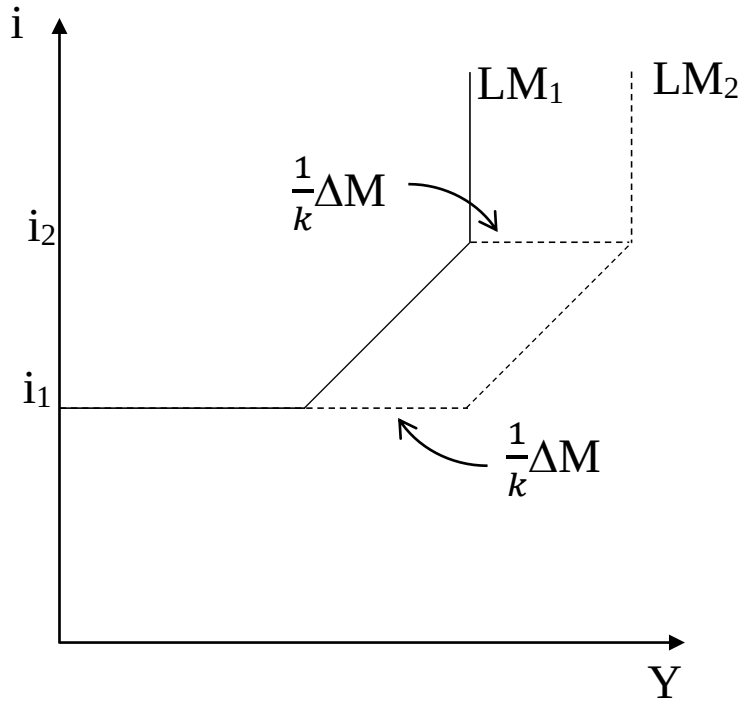

3-توازن التوازنين او التوازن الاقتصادي العام : منحنى IS-LM

ان العلاقة ما بين معدل الفائدة ومستوى الدخل التي تحقق التوازن في سوق السلع (الإنتاج (منحنى IS: منحنى الاستثمار –الادخار) وكذا العلاقة ما بين معدل الفائدة ومستوى الدخل التي تحقق التوازن في سوق النقود (منحنى عرض–الطلب على النقود)

ان التوازن العام الذي يحدث عندما يتحقق التوازن في كل من سوق السلع وسوق النقد في آن واحد فبالرغم من تواجد مستويات عديدة من الدخل ومعدلات الفائدة التي تحقق التوازن في كل من سوق السلع وسوق النقد فانه لا يوجد الا مستوى واحد من الدخل ومعدل واحد للفائدة الذي يحقق التوازن في السوقين معا . يتحدد هذا المستوى بنقطة تقاطع منحنى التوازن في سوق الإنتاج (منحنى IS) ومنحنى التوازن النقدي (LM) كما يمثله الشكل التالي :

حيث يمثل LMOو ISO منحنيا التوازن النقدي والسلعي حيث :

- عند (Y1, i1) يحدث التوازن بين عرض وطلب النقود .
- عند (Y3, i1) يحدث التوازن بين عرض وطلب السلع

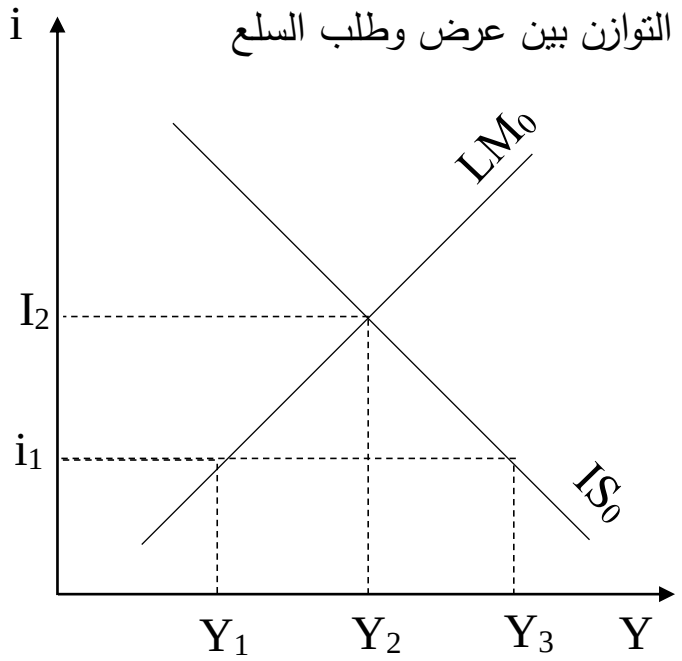

الشكل رقم 11: تقاطع منحنى IS ومنحنى LMوتحديد نقطة التوازن

وهناك سعر فائدة واحد فقط (i2) يحدث عنده التوازن الآني لسوقي السلع والنقد عند نفس المستوى من الدخل (y2) ، حيث يتحدد سعر الفائدة هذا بتقاطع منحنى الطلب والعرض معا.

الفصل الثالث: السياسات النقدية

1- تعريف واهداف السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية احدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية الكلية فهي تنظم العلاقة بين النقود والنشاط الاقتصادي وتعمل على تحقيق الاستقرار من اجل خلق مناخ مناسب لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة .

أ- تعريف السياسة النقدية:

مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد : التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطات النقدية بهدف التأثير على الفعالية الاقتصادية ، عن طريق تغير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية . ولهذا تحرص السلطات النقدية على جمع المعلومات من مختلف القطاعات الاقتصادية قصد استخدامها بطريقة سليمة على ضوء ماهو متوفر من ادوات ووسائل.

" هي مجموع القواعد والاحكام التي تتخذها الحكومة واجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي .

وتعبر السياسية النقدية عن الاجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين وهي مهمة البنك المركزي والمتمثلة في ممارسة الرقابة والتأثير على الائتمان بما يتفق وتحقيق مجموعة أهداف اقتصادية. ويوجد نوعان من السياسة النقدية:

السياسة النقدية الانكماشية : يهدف أساسا هذا النوع من السياسات النقدية الى علاج الحالة التضخمية التي يعاني منها اقتصاد بلد ما وبالتالي فان هدف السياسة

النقدية اتجاه التضخم هو الحد من خلق ادوات نقدية أي الحد من خلق النقود وتخفيض المعروض النقدي وبالتالي يتم الحد من انفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات .

السياسة النقدية التوسعية : تهدف في مجملها الى علاج حالة الركود او الانكماش التي يمر بها الاقتصاد أي ان التدفق الحقيقي أكبر من التدفق وهنا تسعى السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي الى زيادة المعروض النقدي .

ب- أهداف السياسة النقدية :

تعتبر أهداف السياسة النقدية جزء من أهداف السياسة الاقتصادية فلا يوجد اجماع حول مجموعة من الاهداف المحددة، في الجزائر ومن خلال قراءة في النص القانوني 03-11 والمتعلق بالنقد والقرض نلاحظ ان مهمة البنك المركزي العمل على توفير أفضل شروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليه بإنماء جميع الطاقات الانتاجية الوطنية مع السهر على تحقيق الاستقرار النقدي .وعموما يمكن اجمال اهداف السياسة النقدية في ما يلي :

- توفير الغطاء النقدي عندما يتزايد طلب القطاعات الاقتصادية على الائتمان في حالة الرواج الاقتصادي حيث يمكن البنك المركزي من آداء دور مهم في تخفيف الآثار السلبية للتقلبات الاقتصادية بانتهاج سياسة توسعية ائتمانية في أوقات الانكماش وسياسة توسعية ائتمانية في اوقات الانكماش وسياسة ائتمانية تقليدية في حالة الرواج وبالتالي معالجة معدلات التضخم المرتفعة.
- تحقيق الاستقرار في الاسعار: ان الهدف من السياسة النقدية في الدول الصناعية مركز على استقرار الاسعار أي استهداف التضخم.

- تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي: اذ من الضروري ان تسعى السياسة النقدية الى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي. حيث نجد ان هذه الأهداف في البلاد العربية تهتم بتحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ على قيمة العملة في الخارج لتشجيع النمو وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.
- المساهمة في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة.
- المساهمة في تحقيق هدف التوظيف الكامل : وتشترك في ذلك مع السياسة المالية وتقوم على زيادة عرض النقود حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي .
- مكافحة التقلبات الدورية: من بين الأهداف الرئيسية هدف علاج التقلبات الدورية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي من تضخم وانكماش والتخفيف من حدتها حتى لا تتأثر الاقتصاد الوطني بهزات عنيفة تنعكس سلبا على مستوى التوازن الاقتصادي العام .

2- آليات وادوات السياسة النقدية

تستخدم البنوك المركزية عددا من الأدوات النقدية كأسلحة لها لتمكنها من التدخل لمراقبة العمليات الائتمانية للبنوك التجارية وكذا لإدارة المعروض النقدي للدولة وفقا للأهداف المطلوب تحقيقها.

حيث يعتبر البنك المركزي بنك البنوك، يقدم للبنوك التجارية الائتمان وتتم فيه المقاصة بين البنوك التجارية كما يحدد السياسة النقدية للدولة ويلعب دورا هاما من خلال التحكم في القاعدة النقدية باتباع سياسة توسعية او انكماشية بالنظر الى الحالة الاقتصادية داخل تلك الدولة .ويمارس البنك المركزي مهامه كسلطة نقدية في ادارة السياسة النقدية من خلال :

-تحديد توجهات السياسة النقدية وهي مهمة تختلف بحسب استقلالية البنك المركزي.

- اختيار الوسائل الملائمة للسياسة النقدية ذلك ان هذه الوسائل ممكن ان تتعدد وفقا للهيكل المالي والوضع الاقتصادي للبلاد ومنها معدلات الفائدة التي شاع استعمالها لكونها تعتمد على آليات السوق .

- تحديد الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية تبعا لتطورات الظروف الاقتصادية وهي عملية دقيقة جدا وتجعل السلطة النقدية احيانا في مواجهة السلطة التنفيذية .

ويمكن تقسيم هذه الأدوات من حيث طبيعتها الى أدوات مباشرة و ادوات غير مباشرة .

أ- الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية :

يدخل تحت هذا النوع من التقسيم جميع الأدوات النقدية التي تعتمد السلطات النقدية في استخدامها على قوى اسواقها. و يقصد بذلك أن تأثير هذه الأدوات على المتغيرات المختلفة وكذا توصلها للأهداف المطلوبة منها ، يتم تحقيقه من خلال السماح لقوى

السوق بان تلعب دورا هاما في هذا الشأن ويدخل تحت هذا النوع من الأدوات كل من عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم ونسبة الاحتياطي الألزامي .

1-عمليات السوق المفتوحة :

يقصد بها قيام البنك المركزي بشراء او بيع أذونات الخزانة والمستندات الحكومية ، او المضمونة من الحكومة و الأوراق المالية بصفة عامة ، قصيرة أو طويلة الاجل ، سواء مباشرة أو من خلال سوق راس المال ، وذلك بالتعاون مع البنوك والافراد والشركات ، أما الأهداف المنتظرة تحقيقها من جراء استخدام هذه الأداة فتحدد في بعدين أساسيين هما :

1-التأثير على حجم الاحتياطات الفائضة : لدى البنوك التجارية بالزيادة أو النقص مما يؤثر على كل من حجم الائتمان وحجم المعروض النقدي والطلب على الاستثمار بالشكل الذي يتماشى مع الأهداف الاقتصادية للدولة .

2-محاولة إيجاد علاقة مستقرة بين سعر الفائدة في كل من السوق النقدي وسوق راس المال بحيث يتم تحركها بطريقة منسقة سواء بالارتفاع أو الانخفاض للتأثير على تكلفة منح الاتمان المصرفي وبالتالي على حجم الاستثمار في الدولة

3-محاولة التغلب على اية تقلبات موسمية أو عرضية قصيرة الاجل في حجم المعروض النقدي والناتجة عن عوامل السوق .

2- سياسة سعر الخصم:

يعتبر سعر الخصم من الأسلحة التي يلجأ اليها البنك المركزي للتأثير على الإتمان المصرفي وبالتالي على حجم المعروض النقدي، وذلك في إطار الأهداف المرسومة

للسياسة النقدية التقليدية. وسعر الخصم هو السعر الذي يخصم به البنك المركزي الأوراق التجارية التي تقدم اليه من البنوك التجارية ،أو الذي يعيد به خصم أوراق سبق أن خصمتها هذه البنوك لعملائها من المستثمرين . تتمكن البنوك المركزية من التحكم في حجم المعروض النقدي في اطار تأثير هذا السعر على تكلفة الائتمان التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها .

3- الاحتياطي الالزامي :

يقوم البنك المركزي بمطالبة البنوك التجارية بالاحتفاظ بقدر من النقود الحاضرة لدى البنك المركزي بدون مقابل ويتحدد هذا القدر بصفة أساسية معينة من اجمالي ارصدة الودائع تحت الطلب التي يحتفظ بها العملاء لدى البنك المركزي في التحكم في حجم الائتمان وإدارة السياسة النقدية باستخدام هذه الأداة عن طريق تغيير نسبة الاحتياطي رفعا (أو خفضا) بما يؤدي الى نقص (أو زيادة) حجم الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية وبالتالي الى نقص (أو زيادة) قدرة هذه البنوك على الإقراض أو منح التسهيلات الائتمانية فيتأثر بذالك الطلب على القروض بغرض الاستثمار .

ب- الادوات المباشرة للسياسة النقدية:

هناك أدوات أخرى تلجا اليها السلطات النقدية لإدارة السياسة النقدية في البلاد وتأخذ صفة التدخل المباشر ، فقد تتعمد هذه السلطات الزام البنوك مباشرة بأسعار فائدة معينة يتم تحديدها بواسطة البنك المركزي على كل من ودائع العملاء على القروض الممنوحة من البنوك التجارية أو قد تتعمد السلطات فرض حد ادنى من السيولة للأصول التي تمتلكها البنوك التجارية واجل كل منها وكذا حسب تغير الاحوال الاقتصادية في البلاد .كما قد تتعمد هذه السلطات فرض سقوف ائتمانية في شكل نسب معينة على حجم الائتمان الممنوح لبعض القطاعات الاقتصادية او لكلها بحيث يتعين على البنوك عدم تجاوزها .

يتحدد الهدفان الأساسين من استخدام أدوات الرقابة المباشرة :

اولا : التأثير على تكلفة الاقراض لدى البنوك التجارية سواء بالزيادة أو بالنقصان بما يتيح التأثير على حجم الائتمان اما للحد منه واما للتوسع فيه.

ثانيا : اتاحة الفرصة للنمو والازدهار لبعض القطاعات الهامة أو الحساسة داخل الدولة بإعطائها ميزات تفضيله في الاقتراض من البنوك لتغطية احتياجاتها التمويلية ،بما يساعد على دفع عجلة النمو للدولة ككل .

ثالثا : توفير قدر كافي من الأصول القابلة للتسييل في أسرع وقت ممكن لمواجهة طلبات السحب التي يتقدم بها عملاء البنوك وبصفة خاصة في اوقات الأزمات النقدية

ومن الادوات الكيفية :

1-**تاطير الائتمان :** وهو اجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف القروض .

2-**تخصيص التمويل :** يعني توجه السلطات النقدية الى التاثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات الاكثر حيوية .

3-**قيام البنك المركزي** ببعض العمليات المصرفية .

4-**الرخص المشروطة للاستيراد .**

5-**الاقناع الادبي :** هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات البنك المركزي ادبيا ، بخصوص تقديم القروض وتوجيهها .

الفصل الرابع : الأنظمة النقدية

1- مفهوم النظام النقدي:

يعرف النظام النقدي على انه "مجموعة الإجراءات والقواعد التي تتضمن تعيين وحدة التحاسب النقدية، أي تلك الإجراءات التي تضبط إصدار وسحب النقد الأساسي من التداول.كما يعتبر أيضا قواعد ضابطة لخلق وإلغاء أنواع أخرى من النقد كالودائع". ومن هذا التعريف يمكن تحديد العناصر والاسس التي يرتكز عليها النظام النقدي لمجتمع ما فيما يلي:

1- تتألف النقود المستخدمة في التداول من مختلف انواع النقود (الورقية، المسكوكات المعدنية، نقود الودائع والاصول المالية العالية السيولة.

2- لابد من وجود مؤسسات نقدية تختص بإدارة النظام النقدي كوزارة المالية والبنك المركزي، والمؤسسات التي تتكفل بخلق النقود (البنك المركزي، البنوك التجارية والمؤسسات المالية الاخرى).

3- ان ضبط كمية النقود والتحكم فيها يتطلب تشريعات، أنظمة، قواعد واجراءات، لابد من وضعها حتى يتم تحقيق استقرار للنظام النقدي وضمان كفاءته ومرونته.

وعلى المستوى الدولي يمكن تعريف النظام النقدي على انه " مجموعة من العلاقات النقدية الدولية المنبثقة من الاتفاقيات الدولية التي تتواجد في ظلها وسائل دفع كفيلة بتسوية الحسابات الدولية ".

2- خصائص النظام النقدي :

يجب الإشارة الى ان درجة تقدم وكفاءة النظام النقدي تختلف باختلاف درجة التطور الاقتصادي والمالي والنقدي في كل بلد ، الا ان كل نظام نقدي يتميز بمجموعة من الخصائص يمكن اجمالها فيما يلي :

أ- الكفاءة والفاعلية :

يقصد بالكفاءة ان يكون النظام النقدي كفء في **ادارة** السياسة النقدية والجهاز المصرفي بطريقة صحيحة وفي نفس الوقت فعالة ، بما يسمح بتامين حقوق المودعين ويكفل الامان والضمان بين الاطراف المتعاملين في اطار النظام النقدي ، ويسهر في ذات الوقت على التطبيق الصحيح للانظمة والقواعد القانونية المتعلقة بادارة النقود ما يعزز حالة الامان والثقة لانه يضمن تحقيق استقرار تداول النقود وضمان قابليتها للوفاء بالالتزامات بكل يسر وسهولة وكذا استقرار القوة الشرائية لوحدة النقود .ان المؤشر العام لكفاءة وفاعلية أي نظام نقدي تكمن في مدى قدرته على تحقيق الاستقرار النقدي .وهو المؤشر الاساس الذي يتوقف عليه استقرار القوة الشرائية للوحدة النقدية للقاعدة او النظام النقدي ومن تم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

ب-المرونة :

يتعلق الامر بتوفير السيولة النقدية عند المستوى المرغوب ، فالنظام النقدي يجب ان يكون قادرا على توفير السيولة النقدية اللازمة لمواكبة حاجات الاقتصاد الوطني في اوقات الركود والانعاش الاقتصادي . كما تتحقق مرونة النظام النقدي

ايضا بسهولة قابلية تحويل النقود الى العملات الاجنبية وبما يمكن من تسهيل اتمام مبادلات التجارة الخارجية وتدفق الاستثمارات ورؤوس الاموال الاجنبية.

ت-الاولويات المتعددة والعدالة الاجتماعية :

النظام النقدي المرغوب هو الذي تكون اولوياته الاقتصادية متعددة ومنها ضمان تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتامين الاستقرار الاقتصادي ومن متطلبات هذا الاخير ان يكون النظام النقدي قادرا على تحقيق استقرار قيمة وحدة النقود ، أي المحافظة على استقرار القوة الشرائية لوحدة النقود . لان في ذلك ترسيخا لقيم العدالة الاجتماعية بين الناس وحماية حقوقهم واموالهم من التعرض للمخاطر والخسائر الناجمة عن عدم استقرار قيمة الوحدة النقدية .

3- انواع الانظمة النقدية :

ان التطور التاريخي للنظام النقدي يظهر تنوع الأنظمة النقدية التي عرفتها البشرية وفقا لاعتماد قواعد نقدية مختلفة كانت المقياس الذي يختاره المجتمع لحساب القيم النقدية ومقارنتها ببعض. ويمكن تقسيم النظم النقدية الى قسمين رئيسيين:

النظام النقدي السلعي: وهو نظام يتم فيه ربط قيمة وحدة النقود بقيمة مقدار معين من سلعة مادية (مثل الذهب و الفضة) والتي يتفق عليها المجتمع كأساس لنظامه النقدي.

النظام النقدي الائتماني : وهو نظام لا يتم فيه ربط قيمة النقود بقيمة أي سلعة مادية ، بحيث تتمتع النقود بقوة الالزام القانوني .

اولا : النظام النقدي السلعي : يأخذ هدا الاخير ثلاث اشكال :

1- نظام المعدن الواحد : (monometallism) او قاعدة الذهب :

في ظل هذا النظام يتم اعتماد معدن واحد كالذهب مثلا او الفضة ويقصد به العلاقة التي تربط بين العملة المتداولة وكمية الذهب المكونة لهاته العملة وفقا لنسبة ثابتة بين وحدة النقد ووزن معين وعاء محدد من الذهب .

من خصائص هاته القاعدة اولا وجود علاقة كمية بين كمية النقود المتداولة في الدولة وكمية الذهب التي بحوزة السلطات النقدية ، وثانيا وجود علاقة ثابثة قانونية بين وحدة النقد ووزن معين وعيار محدد من الذهب أي وجود سعر ثابت لوحدة النقد بالنسبة للذهب .ثالثا ارتباط العملة الوطنية بالذهب يجعل من العملة الوطنية عملة دولية أيضا بسبب ان الذهب سلعة عالمية ، وكذا استعداد السلطات النقدية لبيع وشراء الذهب دون

قيود .لقد سادت قاعدة الذهب خلال الفترة من سنة 1858م إلى سنة 1914م ويرجع ذلك الى المميزات التي يتمتع بها الذهب كونه سهل التخزين وغير قابل للتلف ويمكن تشكيله إلى قطع ذات أوزان مختلفة وقدرته على الحفاظ على قوته الشرائية .وقد مر هذا النظام بثلاث مراحل هي :

أ- **نظام المسكوكات الذهبية :**

يمثل نظام المسكوكات الذهبية الشكل الأول لقاعدة الذهب وأقدمها، حيث تداولت فيه المسكوكات الذهبية بمفردها أو إلى جانبها أوراق نقدية نائبة أو نقود اختيارية، ولكن في جميع الحالات كانت المسكوكات هي النقد الأساسي أو النهائي .يتحقق هذا النظام وفقا لمجموعة من الشروط منها اولا ضرورة تعيين نسبة ثابتة بين وحدة النقد المستخدمة وكمية معينة من الذهب ذات وزن وعيار معينين. كما يشترط وجوب توافر حرية كاملة لسك الذهب بدون مقابل أو بتكلفة طفيفة.وكذا وجوب توافر حرية كاملة لصهر المسكوكات الذهبية. وكذا حرية تحويل العملات الأخرى المتداولة إلى نقود ذهبية بالسعر القانوني الثابت للذهب ووجوب توافر حرية كاملة لاستراد وتصدير الذهب.

لهذا النظام مجموعة من المزايا منها انها تسمح بتداول النقود الاخرى الى جانب المسكوكات ، كما اتبعت معظم الدول هذا النظام ولفترة طويلة ومن اهم مزاياه هو التزامه بتساوي القيمة الشرائية للنقود وللذهب ما يعاب على هذا النظام هو توجه السوق العالمية نحو احتكار الذهب من اجل السيطرة على السوق على اعتبار ان الذهب اصبح وحدة التداول هذا الطلب لم يقابله توسع في انتاج الذهب مما أدى الى ارتفاع الأسعار .

ب-نظام السبائك الذهبية (1925-1936) :

ظهر هذا النظام نتيجة زيادة الطلب على النقود أي المسكوكات نتيجة لتطور الحياة وزيادة حاجيات المجتمع من جهة وارتفاع النفقات الحربية خلال الحرب العالمية الاولى من جهة اخرى ، واما هذا الوضع اضطرت البنوك الى اصدار نقود بغطاء نسبي اذ تعذر تحويل الذهب الى مسكوكات لعدم كفاية احتياطات الذهب ، وكذا تعذر نقل الذهب من انجلترا الى بلدان أخرى .

في سنة 1921 عقدت كل من إنجلترا، فرنسا، إيطاليا وأمريكا مؤتمر "جنوا" بإيطاليا سنة من اجل ايجاد بدائل لهذا النظام الذي سيؤدي الى استنزاف ملكيتها من الاحتياطات الذهبية وحدوث نقص في الاحتياطي من الذهب ، وقد كانت من نتائج هذا المؤتمر الغاء نظام المسكوكات الذهبية وتبني نظام السبائك الذهبية إبتداءا من سنة 1925،مع وضع شروط لعملية سك وصهر العملة وشروط على عملية تحويل النقود الورقية إلى ذهب ، ليختفي الذهب من التداول ويأخذ مكانه كغطاء للأوراق التي تصدرها المصارف المركزية التي لم تعد تتمتع بحرية كاملة للصرف بالذهب.

ت- نظام الصرف بالذهب :

بموجب هذا النظام لا تتحدد قيمة الوحدة النقدية لبلد معين على اساس الذهب مباشرة بل ترتبط بقيمة عملة دولة على نظام قاعدة الذهب وهكذا تكون هاته الدولة تابع لدولة متبوعة، وبالتالي لا تحتاج الدولة إلى الاحتفاظ بكميات كبيرة من الذهب لديها لكونها ترتبط بسعر صرف ثابت بين عملتها والعملة الأصلية للدولة المرتبطة بالذهب.

من مزايا هذا النظام ان تتميز الدولة التابعة بامتيازات الدولة المتبوعة وتسير على قاعدة الذهب حتى ولو لم تملك ذهب.

كما ان عملة البلد التابع تبقى دائما قوية ، كما ان هناك سعر صرف ثابت بين عملة البلد التابع والبلد المتبوع . ومن المزايا ايضا الاقتصاد في استخدام النقود من خلال جواز إستخدام فائض نقود البلد المتبوع وكذا ربح تكاليف تخزين الذهب وحراسته وصهره.اما ما تعلق بسلبياته فانه وان تعرضت الدولة المتبوعة لأزمات فينعكس ذلك على الدولة التابعة.ومن اهم السلبيات المساس بسيادة البلد التابع، حيث يصبح مرتبطا بالبلد المتبوع اقتصاديا وسياسيا.

ث- أسباب انهيار نظام قاعدة الذهب:

لم يصمد نظام قاعدة الذهب طويلا ، فقد ازداد الطلب على الذهب مرة اخرى نتيجة ازمة الكساد العالمي سنة 1929، حيث ارتفعت الاسعار وانهارت اسعار الصرف وافلست الشركات وشهد العالم خرابا ودمار الهياكل الاقتصادية مما ادى الى انهيار قاعدة الذهب سنة 1931 .اما عن الاسباب التي ادت الى ذلك فيمكن اجمالها في ما يلي :

1. ازدياد الطلب على الذهب من اجل تغطية العملات ادى الى انخفاض الانتاج العالمي من الذهب .
2. توسع الحكومات في الإصدار النقدي دون الاهتمام بتوفير الاحتياطي من الذهب من اجل تمويل النشاطات الاستثمارية .
3. سوء توزيع الاحتياطات الذهبية نتيجة استحواذ الدول الكبرى (الولايات المتحدة وفرنسا) على النصيب الاعلى من الذهب .
4. قيام البلدان الصناعية المتقدمة بإتباع سياسة الحماية التجارية لتقوية مراكزها الاقتصادية وذلك من خلال القيود الجمركية والسياسية النقدية وبالتالي اختلفت الأسعار بين الدول وأصبحت العلاقات بين قيمة العملة الوطنية وسعر الذهب الموحد محلياً ودولياً مختلفة.

2- نظام المعدنين :

تتحدد في هذا النظام قيمة الوحدة النقدية نسبة الى معدنين وهما الذهب والفضة حيث تتحدد العلاقة بينهما على أساس سعر قانوني يربط بينهما وهو 1 وحدة نقدية ذهب = 16 وحدة نقدية فضة. ويقوم هذا النظام على مجموعة من الشروط اهمها

ضرورة تحديد الوزن المعدني الذي تساويه وحدة النقود من كل من المعدنية، واطلاق حرية الأفراد في تحويل سبائك أي من المعدنين إلى مسكوكات والعكس.

بالرغم من ان هذا النظام كان يعمل على ضمان استقرار واستمرار تداول المعدنين معا من خلال ضمان استمرار تعادل النسبة بين قيمتهما السوقية والنسبة بين قيمتهما القانونية ، وان تشرف السلطات على سك المعدنين .

لقد طبق هذا النظام فترة من الزمن في فرنسا ثم ايطاليا ، بلجيكا ، سويسرا ، اسبانيا وانجلترا . وكانت انجلترا اول من تخلت عن هذا النظام نظرا لاختفاء الذهب من التعامل فإنتاج الفضة كان يفوق إنتاج الذهب مما أدى الى انخفاض قيمتها قياساً للذهب مما ادى الى تناقص التعامل بالذهب وفقا لقانون جريشام، هذا الاخير ينص على ان "النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التداول ".

من مزايا هذا النظام استخدام معدنيين لبناء القاعدة النقدية يزيد من حجمها و من ثم يساعد ذلك على زيادة قدرة السلطات النقدية لمواكبة احتياجات المجتمع . كما انه يسمح بمرونة أكثر في النظام النقدي و الاسعار ويعمل على تحقيق مرونة في عرض المعادن. وفي المقابل فان من عيوبه عدم قدرة الدول على المحافظة على التوازن بين النسب القانونية و النسب السوقية للمعادن المستخدمة ، وكذا ارتفاع نشاط المضاربة في ظل هذا النظام خاصة عندما ترتفع اسعار احد المعادن اضافة كثرة التعديلات في القيمة القانونية بين المعادن يعرقل وظيفة النقود كمعيار للمدفوعات الآجلة .

ثانيا نظام النقد الورقي الإلزامي:

جاء هذا النظام عندما قامت الحكومات بإصدار نقود ورقية يكون لها غطاء من الذهب او الفضة ، وذلك بعد انهيار قاعدة الذهب ، وتكتسب النقود الورقية المتداولة صفة الالزامية بقوة الابراء القانونية والالزامية التي تصدرها السلطات النقدية المركزية في الدول، اذ انها المسؤولة الوحيدة عن اصدار الكميات النقدية وفق الأسس والمعايير التي تضعها الحكومات ممثلة بسلطاتها النقدية .

تنظم هاته السلطات وتحدد عملية الإصدار النقدي بما يتفق والأهداف الاقتصادية التي تسعى إلى تحقيقها ، ومن هذه الأهداف تحقيق الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي . تتسم قاعدة النقود الورقية الإلزامية بالمرونة الواسعة تجاه السلطات النقدية مما يمكن الأخيرة من إصدار الكميات التي تراها مناسبة ولازمة من النقود الورقية , إلا أن هذه المرونة ليست مرونة مطلقة أو غير محدودة .

ان تداول العملة الورقية قد عرفه العالم ظل قاعدة الذهب ولكن في صورة اختيارية قبل ان تتحول الى نقود الزامية، وقد انقطعت الصلة بين النقود كورق والذهب كرصيد مع بقاء الذهب كغطاء للعملة الورقية، فقوة النقود لا تستند إلى محتواها الذهبي ولكنها تستند إلى سعرها القانوني بصفتها وسيط للتبادل. اصبحت النقود نقود محلية تستمد قوتها من قوة القانون المحلي (الطب والعرض) وأصبحت النقود رمزا لسيادة الدولة.

يعاب علي هذا النظام التقلبات والتغير في اسعار الصرف ما يؤثر على التبادل الدولي بين الدول ، كما انه لا يوجد حد ادنى للإصدار المناسب للوضع الاقتصادي السائد ، وان الافراط في اصدار النقود يرفع الاسعار و يؤثر على الافراد و دخولهم لهذا لابد من توفر مجموعة من الشروط لإصدار النقود يمكن اجمالها فيما يلي :

-حجم المعاملات التجارية .

- طريقة تنظيم وإدارة النشاط الاقتصادي .

- عادات تسوية المعاملات .

-القواعد المصرفية ودرجة تطور وسائل وأدوات الائتمان المصرفي.

ثالثا : نظام النقد الدولي

أ-تطور النظام النقدي بعد الحرب العالمية الثانية

انعقد مؤتمر بريتن وودز في مدينة بريتون وودز بولاية نيوهامشر بالولايات المتحدة في سنة 1944 وشاركت فيه 44 دولة قدمت خلاله مقترحات لإرساء قواعد نظام اقتصادي دولي جديد أكثر عدالة واستقرارا من السابق ليتولى الرقابة على التزامات الأعضاء ويعمل كبنك مركزي عالمي.

لقد جاء هذا المؤتمر الذي نظمته كل من الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا من اجل خلق نظام نقدي جديد يكون اساسا لعلاقات نقدية دولية للعالم ، بعد الاضطرابات العنيفة التي شهدها النظام النقدي نتيجة الحرب العالمية الثانية والتي بموجبها حدثت انخفاض في حركة التجارة العالمية .

لقد اقر المؤتمر نظاما نقديا جديدا قائما على قاعدة صرف الدولار بالذهب ، حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بتحويل الدولار الورقي إلى ذهب بسعر ثابت يبلغ 35$ لكل اونصة من الذهب ، (والاونصة الواحدة تساوي 31.103غم من الذهب) ، ونتيجة لذلك تحول الدولار ليكون العملة الاحتياطية الدولية وبالتالي ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات المرتبطة به . استهدف هذا النظام أساساً حرية التجارة الدولية وإلغاء القيود على المدفوعات الدولية .

من نتائج هذا المؤتمر انشاء صندوق النقد الدولي البنك الدولي للتعمير والتنمية ومنظمة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة. وتتجسد مهام نظام بريتون وودز في

المحافظة على أسعار صرف مستقرة، خلق نظام ائتماني متعدد الأطراف يندرج ضمن قواعد صندوق النقد الدولي وتحت إشرافه، تحرير التجارة الدولية من خلال إزالة القيود المختلفة التي تعيقها.

وقد استمر العمل بهذا النظام قرابة خمس وعشرون سنة حتى انهياره في عام 1971 ،عندما صرح الرئيس الأمريكي نيكسون أن أمريكا لا تملك رصيد كافي من الذهب يغطي الدولارات التي تصدرها لذلك قرر كسر نظام بريتون وودز من خلال تعليقه قابلية تحويل الدولار إلى ذهب وسعره سوف يحدد حسب العرض و الطلب.

هكذا انهارت قاعدة الذهب وأصبح الدولار هو عملة التجارة الدولية دون أن يكون له غطاء من الذهب ومنه استطاعت أمريكا أن تسيطر على اقتصاد العالم وتتحكم في حركة التجارة الدولية.

ان من أهم الهيئات الدولية التي تكونت في مؤتمر برتن ووذز ، يعد صندوق النقد الدولي الذي انشئ بمجموعة من الاهداف يمكن اجمالها فيما يلي :

أ- استقرار أسعار الصرف:

شهدت فترة الثلاثينيات من القرن الماضي عدم استقرار أسعار صرف العملات المختلفة، فتقلب الأسعار وما ترتب عنه من تحركات لرؤوس الأموال بين مختلف المراكز المالية بحثا عن الأرباح المتاحة واشتداد حركة المضاربة، كل هذا أثر سلبا على حجم التجارة الدولية ونموها، لذلك كان من أهم أهداف صندوق النقد الدولي تجنب حدوث تقلبات صرف العملات لمختلف الدول وبالتالي إرساء نظام سعر الصرف الثابت .

ب- حرية التحويل إلى عملات جميع الدول الأعضاء :

يعني ذلك إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف وجعل عملات الدول الأعضاء قابلة للتحويل بين بعضها وإلغاء الرقابة والقيود على الصرف من أجل تشجيع نمو التجارة الدولية، ومنح الدول التي تطبق نظام الرقابة على النقد فترة انتقالية لمدة خمس سنوات إلى غاية 1952، إلا أن الصندوق اتخذ موقفا متسامحا للغاية مع الدول الأعضاء بإقراره جميع القيود المفروضة على التحويلات الخارجية حتى بعد انتهاء الفترة الانتقالية .

ت-تحرير التجارة من مسالكها الثنائية :

توسعت التجارة الثنائية (طرفين) نتيجة تطبيق نظام الرقابة على الصرف ونتيجة اتفاقيات الدفع الثنائية، فكان من أهداف صندوق النقد الدولي تحرير التجارة من مسلكها الثنائي وتحويلها إلى تجارة متعددة الأطراف لما يندرج ضمن تحرير التجارة الخارجية من مزايا التخصص وتقسيم العمل الدولي وتوفير إمكانيات نمو متوازن للتجارة العالمية.

ث- تحقيق المرونة في نظام أسعار الصرف:

نصت اتفاقية الصندوق أنه في حالة أي خلل أساسي لميزان مدفوعات الدول الأعضاء في الصندوق، فلها الحق في تغيير سعر تعادل عملتها لتعديل وضعية ميزان مدفوعات (في حالة عجز ميزان المدفوعات تلجأ الدولة إلى تخفيض سعر تعادل عملتها) وذلك مع استشارة الصندوق، وكان الحد المسموح به 10 % أما فوق هذه النسبة صعودا ونزولا، فالقرار يعود إلى الصندوق بعد دراسة الوضعية الاقتصادية للدول المعنية .

ج-مساعدة الدول على إصلاح عجز موازين مدفوعات:

من خلال تخصيص جانب من موارد الصندوق المالية لمساعدة الدول الأعضاء لإصلاح اختلال موازين مدفوعات دون اللجوء إلى الأساليب التقليدية التي كانت تتمثل في تخفيض سعر صرف عملة البلد الذي يعاني العجز ووضع قيود على حركة المدفوعات الدولية، فالدولة التي تكون بحاجة إلى مساعدة تستفيد من ائتمان من حقوق السحب العادية على شرط أن تقنع الصندوق بالمبررات الاقتصادية للقيام بمدفوعات تتماشى مع بنود اتفاق الصندوق وأهدافه، ويمكن الإشارة في هذه النقطة بالذات أن الحصة التي تساهم بها الدولة للصندوق تتكون من الذهب ومن عملة تلك الدول بالنسب التالية :كمية الذهب 25% -عملة الدولة 75%.

ب –تعريف النظام النقدي الدولي:

توجد مجموعة من التعاريف للنظام النقدي الدولي من بينها :

- هو مجموعة من القواعد والأليات والتنظيمات التي تتكفل بتصريف أمور العلاقات النقدية بين الدول."
- "هو مجموعة الطرق والذي بالاعتماد على أسعار الصرف للعملة الوطنية يحدد كيفيات التسديد، التوظيف، القروض والاستثمارات بين مختلف الدول."
- "هو مجموعة القواعد والأعراف والأدوات والتسهيلات والمنظمات للتأثير على المدفوعات الدولية. "

- وعلى المستوى الدولي يمكن تعريف النظام النقدي على انه " مجموعة من العلاقات النقدية الدولية المنبثقة من الاتفاقيات الدولية التي تتواجد في ظلها وسائل دفع كفيلة بتسوية الحسابات الدولية ".

اذا يمكن تعريف النظام النقدي الدولي على انه **اطار لتسهيل تبادل السلع والخدمات ورأس المال بين البلدان والمحافظة على سالمة النمو الاقتصادي.**

ت – مكونات النظام النقدي الدولي:

يتكون النظام النقدي الدولي من مكونات اساسية يمكن اجمالها في :

- اعتماد وحدة النقد كوحدة حساب على أساس قاعدة محددة لقياس القيم، وقد استخدمت المعادن النفيسة خاصة الذهب والفضة كقاعدة نقدية لمدة طويلة ، ويمكن أن تكون القاعدة عبارة عن عملة أجنبية أو سلة من عملات أجنبية كحقوق السحب الخاصة التي هي عبارة عن عملة حسابية ليس لها وجود مادي، يصدرها صندوق النقد الدول وتستخدم كأداة دفع في المعاملات بين هذا الأخير والبلدان الأعضاء. كما يمكن ان تكون هناك وحدة حساب وأصل احتياطي داخل انظمة معينة تلجأ الدولة إلى سن

قانون نقدي لتحديد وحدة النقد التابعة لها وعليه يمكن أن تلجأ هذه الأخيرة إلى التخفيض من خلال قرار إداري إرادي لخفض قيمة الوحدة النقدية مقارنة بالقاعدة المختارة كما يمكن في الحالة المعاكسة وبنفس الطريقة أن تلجأ السلطات المعنية إلى الرفع من قيمة العملة.

- وجود إجراءات تنظيمية لتسهيل وتعزيز عمليات التمويل الدولي كالقروض التي يقدمها البنك العالمي وبالأخص التسهيلات التمويلية التي يتبعها صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء وفق حالات وشروط معينة .
- وجود آلية تكييف لموازين مدفوعات دول العالم.
- وجود هيئة دولية يناط إليها عمليات تنظيم وتوجيه النظام النقدي الدولي نحو تحقيق الاستقرار النقدي على المستوى الدولي وهو الأمر الذي افتقده المجتمع الدولي لمدة طويلة مما جعل الأنظمة النقدية المعتمدة سرعان ما تسودها فوضى نقدية عارمة فتضمحل تلقائيا .

رابعا : الأنظمة النقدية الالكترونية

فقدت النقود خلال تطورها شكلها المادي الملموس، لتصبح تيارا غير مرئي من الالكترونيات المحفوظة في البطاقات الذكية أو على القرص الصلب للكمبيوتر أو عبر الفضاء المعلوماتي في شبكة الانترنت، مؤكدة أن وسائل الدفع الالكترونية التي ستسود حتما في القرن الواحد والعشرين تثير قضايا كثيرة على المستويين النظري والعملي.

تحتاج لذلك إلى تعاون العلماء في تخصصات متعددة مثل علوم التكنولوجيا والعلوم الاجتماعية كالاقتصاد والقانون والاجتماع وغيرها لسبر غور هذه الظاهرة التي أفرزتها ثورة العلم والتكنولوجيا. وتناولت بعض مشكلات وسائل الدفع الالكترونية واستعرضت النقود الالكترونية والاقتصاد الرمزي في عصر المعلومات حيث أدى التطور السريع والمذهل في تكنولوجيا المعلومات إلى انتشار التجارة الالكترونية وظهور أشكال مختلفة لها.

أ- مفهوم النقد الالكتروني:

يمكن تعريف النقود الإلكترونية بأنها:

"مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تُتيح للرسالة الإلكترونية أن تحل فعليا محل تبادُل العُملات التقليدية".

بعبارة أخرى، فإن النقود الإلكترونية أو الرقمية هي:

"المكافئ الإلكتروني للنقود التقليدية التي اعتدنا تداولها".

والنقد الإلكتروني هو شكل من أشكال النقد الكتابي، يمكن لصاحبه أن يطلب من البنك الذي أصدره تحويله إلى نقد ائتماني أو إلى نمط آخر من النقد الكتابي كالشيك مثلا.

ب-حيازة النقد الالكتروني:

في البداية تصرف البنوك Tokens لعملائها والـ Token عبارة عن وحدة الكترونية ذات رقم متسلسل فريد، ثم يستخدم العملاء هذه الوحدات لإجراء عمليات الشراء ويقدم التجار هذه الوحدات إلى بنك العميل للمعالجة والدفع. ويعالج البنك الوحدة كما لو كانت شيكات مادية وهو يمنع إعادة استخدام الوحدات بمقارنة الأرقام المتسلسلة الفريدة وإضافة التوقيع الـBlind المطور بواسطة Digicashs إلى النقدية الالكترونية بجعلها أقرب شبها بالنقدية الفعلية. والنقدية الالكترونية ذات التوقيع المسدود Blind Signature يجب ان تقبل بواسطة البنك المصدر.

الفصل الخامس :التضخم الاقتصادي

يعد التضخم احد الظواهر الاقتصادية التي تعبر عن اختلال في السياسات النقدية للدول وقد عانت منه العديد من البلدان خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، مما دفع الاقتصاديين الى الاهتمام بهاته الظاهرة وتناولها بالدراسة من اجل معرفة اسبابها وكذا تحديد آثارها على الانظمة الاقتصادية الكلية ،وبالتالي تحديد السياسات الواجب اتباعها من اجل السيطرة عليها والقضاء عليها نهائيا .

أولا : تعريف التضخم واسبابه :

1- تعريف التضخم :

ان تحديد مفهوم التضخم يعد امر صعب نظرا لعدم الاتفاق حول تعريفه ، اذ يستخدم هذا المفهوم للتعبير عن حالات مختلفة منها :

1-الارتفاع المفرط في المستوى العام للأسعار .

2-ارتفاع الدخول النقدية او عنصر من عناصر الدخل النقدي مثل الأجور او الأرباح .

3-ارتفاع التكاليف .

4-الافراط في خلق الارصدة النقدية .

ان هاته الحالات قد لا تجتمع مرة واحدة فمثلا قد يحدث ارتفاع في الاسعار دون ان يصحبه ارتفاع في الدخل النقدي .او ان يحدث ارتفاع في التكاليف دون ان يصحبه ارتفاع في الارباح ، او يمكن ان لا يترافق افراط في خلق النقود مع ارتفاع في الاسعار او الدخول النقدية .

ان الظواهر المختلفة التي يطلق عليها مصطلح "التضخم " هي ظواهر مستقلة عن بعضها البعض نسبيا مما يثير هذا التردد في تحديد مفهوم التضخم .

وعموما يعرف التضخم على انه " الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات عبر الزمن" ويلاحظ في هذا التعريف الاعتماد على عنصرين اساسيين هما :

أ- ارتفاع المستوى العام للأسعار:

لا يعتبر تضخما مجرد ارتفاع في سعر سلعة واحدة او سلعتين ذلك لان الارتفاع قد يقابله انخفاض في اسعار سلع اخرى الامر الذي يترتب عليه بقاء المستوى العام للأسعار ثابتا غير ان التضخم هو الارتفاع العام في اسعار اغلبية السلع والخدمات او الارتفاع الكبير في اسعار اغلبية السلع والخدمات او الارتفاع الكبير في اسعار أغلبية السلع والخدمات او الارتفاع الكبير في اسعار السلع الاساسية التي تمثل نسبة كبيرة من ميزانية المستهلك.

ب-الارتفاع المستمر في الاسعار:

يعتبر التضخم ظاهرة ديناميكية تكمن خطورته في كونه مستمر ونفرق في هذا المجال بين الارتفاع المؤقت لمرة واحدة والارتفاع الدائم لمرة واحدة كما قد تؤدي بعض الازمات السياسية مثل الحروب او الثورات او الاضطرابات العالمية الى حدوث ارتفاع في اسعار بعض المدخلات كأسعار الطاقة والاجور الامر الذي يترتب عليه ارتفاع في اسعار المنتجات الصناعية .اما الارتفاع في الاسعار والذي يمكن اعتباره تضخما فهو الارتفاع المستمر عبر الزمن ولفترة طويلة .

وكخلاصة فان التضخم هو كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي

2- اسباب نشوء التضخم :

يرجع التضخم الى اسباب متعددة تنجم عن زيادة في الطلب وزيادة في التكلفة :

أ - **الزيادة في الطلب :** حيث يزيد حجم الطلب النقدي امام عرض ثابت من السلع والخدمات ، بمعنى ان الارتفاع الكلي للطلب لا تقابله زيادة في الانتاج مما يؤدي الى ارتفاع الاسعار .

ومن اهم العوامل المؤدية الى ارتفاع الطلب :

- زيادة الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري خاصة عند مستوى الاستخدام الكامل.
- التوسع في فتح الاعتمادات من قبل المصارف لتزويد الأسواق بمبالغ نقدية كبيرة.
- العجز في الميزانية بمعنى زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، فالحكومة تلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي لتمويل مشاريعها التنموية، المدنية، العسكرية...الخ .
- تمويل العمليات الحربية يتجه فيه الإنفاق العام نحو الزيادة المستمرة والارتفاع .

كما يمكن ان يحدث التضخم ليس فقط بزيادة الطلب وانما بانخفاض في العرض ايضا ، حيث قد يحدث اختلال ما بين الطلب الكلي الفعلي وبين العرض السلعي الذي ينخفض عند مستوى التشغيل الكامل ، ما يؤدي الى حدوث التضخم .

ان ارتفاع الطلب الكلي لا يرجع الى عوامل ذاتية وانما عوامل اخرى تتعلق بالعرض الكلي نتيجة عدم مرونة الجهاز الانتاجي لأسباب عديدة منها قصور في الجهاز الانتاجي (نقص في التقنية ، نقص في عناصر الانتاج كالعمال والمواد الاولية

وقد يحدث نتيجة نقص في راس المال العيني مقابل زيادة في النقد المتداول ما يحدث خلل توازني في الاسواق المحلية .

ب-زيادة التكاليف الانتاجية :

تتمثل العناصر الإنتاجية في العمال والموظفين والمواد الخام والمواد الأولية...، وارتفاع تكاليفها نتيجة ارتفاع اسعار السلع والخدمات المعروضة ، مما يدفع العمال للمساومة من اجل رفع الاجور والمرتبات لمواجهة الغلاء ، ومن جهة اخرى فان ارتفاع الاسعار سيمس المواد الاولية اللازمة للإنتاج وهكذا ترتفع التكاليف التشغيلية .

يمكن للمنتجين التأثر بانخفاض قيمة العملة ايضا ، فحتى وان بقي سعر المواد والسلع بالدولار الامريكي في الاسواق كما هو الا ان العملة المحلية لا يمكن ان تشتري مزيداً من الدولارات، فسوف يؤدي ذلك الى تكلفة عالية لا يستطيع منتج هذه السلع الاستيراد من الخارج.وهكذا ترتفع اسعار خدمات المنتج، يقوم المنتج عندها برفع الاسعار للتجار حتى يحافظ على هامش ارباحه ، والتجار بدورهم يقومون بنقل الاسعار الى المستهلكين من خلال زيادة في اسعار السلع .فترتفع الاسعار وينخفض النشاط لان المستهلكون يقومون بخفض مشترياتهم نظرا لارتفاع الاسعار فيكون الاقتصاد في حالة تضخم .

حدثت حالتان بارزتان لتضخم زيادة التكلفة في السبعينات من القرن المنصرم، وكان السبب وراءهما عرقلة العروض العالمية للنفط في عام 1973 1974 – و 1978 – 1979 اصبحت اسعار البترول نجومية فرفعت تكاليف المنتجين، مما ادى بدوره الى التضخم بصورة كبيرة خاصة في الاقتصاديات التي تعتمد على البترول اعتماداً كبيراً. في المملكة المتحدة مثلاً، وصل التضخم الى الذروة حيث اقترب من 24% في عام

1975 وبعد فترة هدوء وجيزة عاد الى الارتفاع مرة اخرى حتى وصل الى اعتاب 18% في عام 1980.

وكحالة خاصة قد ينشا التضخم عن ممارسة الحصار الاقتصادي تجاه دول اخرى: تمارس من قبل قوى خارجية ، ففي حال هذا الحصار الكلي مما يؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم وبالتالي انخفاض قيمة العملة الوطنية وارتفاع الاسعار بمعدلات غير معقولة.

ج-عجز الموازنة الماليّة:

هي زيادة النفقات العامة مقارنة بالإيرادات العامة بالقدر الذي تقترضه الحكومة من البنك المركزي ، وتُعدُّ من الأساليب التي تعتمد عليها الحكومات في تمويل المشروعات الإنتاجيّة قيد التنفيذ، ويؤثر عجز الموازنة الماليّة بشكلٍ عام في الأوضاع الاقتصاديّة للدول.

ثانيا: أنواع التضخم

ان تعدد اسباب التضخم، يؤدي الى ظهور أكثر من نوع للتضخم، يمكن ان تشترك في مظاهر وسمات خاصة بكل نوع. عموما توجد معايير متعددة لتقسيم التضخم منها:

1- معيار تحكم الدولة في جهاز الأثمان:

أ-التضخم الطليق:

يتميز هذا التضخم بارتفاع كبير في الأسعار و الأجور و النفقات الأخرى التي تتصف حركاتها بالمرونة وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات.

يؤدي ارتفاع الأسعار في القطاعات الإنتاجية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود حيث يضطر الأفراد إلى التخلص من النقود التي بحوزتهم عن طريق توظيفها في عمليات غير مضمونة أو غير إنتاجية كشراء الأراضي مثلا مما ينجر عنه انخفاض في معدلات الاستثمار.

ب-التضخم المكبوت:

في هذا النوع من التضخم تتدخل الدولة لكبت التضخم من خلال اتخاد مجموعة من الاجراءات كتجميد الاسعار ، الرقابة على الصرف ، فرض حد اقصى للسعر .

ج-التضخم الكامن:

يتزامن هذا النوع من التضخم مع فترات الحروب، اين يزيد الطلب على السلع الاستهلاكية نتيجة ارتفاع الدخول النقدية للأفراد. امام هذا الارتفاع تقوم الدولة بمجموعة من الاجراءات التدخلية من خلال التحكم في حركات العرض والطلب في

الأسواق كاعتماد نظام الحصص والتقنين، الذي تبنته بريطانيا لمكافحة التضخم في الفترة 1938-1950.

2-معيار حدة الضغط التضخمي:

أ-التضخم الجامح:

يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة حتمية الارتفاعات شديدة ومستمرة في الاسعار مما يصعب مهمة السلطات في الحد منها وكبحها، يشكل هذا النوع من التضخم اضرارا جسيمة على الاقتصاد الوطني نظرا للآثار التي يخلفها ، حيث ينهار النظام النقدي وتنهار معه قيمة العملة الوطنية ، مثل التضخم الذي عرفته اليونان سنة 1948 ارتفعت الاسعار بنسبة 25% ، وفي اليابان ارتفعت الأسعار ب 11الف مرة ،وقد اقترنت حالات التضخم هاته بالحرب العالمية الثانية اين انهارت معظم الاقتصادات في العالم.

ب-التضخم الزاحف:

يشير هذا المصطلح الى التضخم الذي يكون فيه ارتفاع المستوى العام للأسعار بسيطة خلال فترة زمنية طويلة نسبيا ، حيث يكون هذا الارتفاع بطيئا في حدود 2% سنويا . يترافق هذا الارتفاع مع ظهور اضطراب في الدور الخاص بالنقود بصفتها وسيطاً ماليّاً، الا انها لا تفقد الثقة بها بشكلٍ تام، فتتدخل السلطات اجل اعادة التوازن الخاص بالنقود .

3- معيار تعدد القطاعات الاقتصادية:

أ-التضخم الرأسمالي:

وهو التضخم الذي يحدث في قطاع صناعات الاستثمار و يعبر عن ارتفاع قيمة سلع

الاستثمار مقارنة مع نفقة إنتاجها فتتحقق أرباحا كبيرة في قطاعي الاستثمار و الاستهلاك.

ب- التضخم السلعي:

يحصل في قطاع صناعات الاستهلاك و يعبر عن زيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار .

4-معيار انتماء العوامل المؤدية إلى حدوث التضخم:

أ-التضخم المحليّ:

هو ظهور التضخم نتيجةً للعوامل الداخلية في الدولة، وبحيث لا يكون للعوامل الخارجيّة أيّ تأثير كبير في حدوثه.

ب-التضخم المستورد:

هو زيادة مستويات الأسعار المحليّة؛ بسبب تأثير مجموعة من العوامل الخارجيّة بشكلٍ واضح. وينتج عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة .

يظهر هذا التضخم في الدول النامية التي تعتمد على الاستيراد في تغطية حاجيات شعوبها من السلع والمنتجات الاجنبية والتي تستوردها من الدول المتقدمة وكلما تأثرت هاته الدول بأزمات اقتصادية اثرت بشكل كبير على اسعار السلع التي تقوم بتصديرها للدول النامية والتي تتزايد اسعارها دوريا.

ثالثا : آثار التضخم

ينتج عن التضخم آثار بالغة الأهمية على مستوى التشغيل والانتاج في الاقتصاد بالإضافة الى ذلك يؤدي الى اعادة توزيع الدخل الحقيقي والثروة بين افراد المجتمع.

1- اعادة توزيع الدخل الوطني:

يشمل الدخل الوطني الحقيقي مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بالدخل النقدي الذي يشكل مجموع عوائد عناصر الانتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الانتاجية خلال فترة زمنية (سنة).

عند التضخم يرتفع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي، ما يؤثر على أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة كالموظفين عموما، حيث تبقى دخولهم ثابتة او تتغير ببطء بينما ترتفع أسعار السلع والخدمات مما يجعلهم أكثر الفئات تضررا من التضخم اذ تتدهور دخولهم الحقيقية، وتكون فئة التجار ورجال الاعمال من أكثر المستفيدين من التضخم، فدخولهم متغيرة تزيد مع ارتفاع المستوى العام للأسعار. فالنقود تفقد وظيفتها كمقياس للقيمة ومخزنا لها، فارتفاع الأسعار يسبب فوضى داخل الاقتصاد المحلي، مما يجعل المواطنون يتخلون عن عملتهم المحلية ويلجؤون الى عملات اجنبية او مقاييس أخرى للقيمة .

2-اعادة توزيع الثروة:

ان الثروة التي يملكها الافراد قد تتأثر بالتضخم وفقا للشكل الذي يقرر الفرد الاحتفاظ بالأصول التي يمتلكها ، فاذا كانت عينية (سلع، اراضي، ذهب، مباني)وقرر صاحبها الاحتفاظ بها لغرض الاستخدام الشخصي فانه لن يستفيد من الزيادة الحاصلة

في قيمتها النقدية بسبب التضخم ، وعلى العكس من ذلك فاذا قرر صاحب الاصول فانه يجني من وراءها ارباحا كبيرة نتيجة ارتفاع اسعارها .

3-اثر التضخم على النشاط الاقتصادي:

بفعل التضخم يتوجه المستثمرين الى النشاطات الهامشية التجارية عموما لأنها الاكثر ربحا ،لان الطلب على السلع الاستهلاكية يزيد بفعل التضخم ، ومع مرور الوقت تنخفض الاستثمارات في القطاعات الانتاجية التي تسهم في خلق القيمة . ما يؤثر على تطور النشاط الاقتصادي للدولة .

4- الاثر على ميزان المدفوعات والصرف الاجنبي :

نتيجة لارتفاع أسعار المنتجات المحلية ، تنخفض صادرات البلد المعني بالتضخم نحو دول أخرى وبالمقابل وكنتيجة تدهور اسعار الصرف المحلية، ترتفع المدفوعات من العملة الاجنبية لتغطية الواردات المتزايدة مما يتسبب في عجز ميزان المدفوعات ينجم عنه تعرض الصناعة المحلية لمنافسة شديدة من السلع المستوردة التي يزداد الطلب عليها امام انخفاض الطلب على السلع المحلية ما يؤدي الى ضعف الاستثمار المحلي الذي يؤدي الى البطالة وعطالة الطاقات مايعمق من عجز ميزان المدفوعات الذي يتطلب اعادة توازنه استنزاف احتياطي الدولة من الذهب او العملات الاجنبية او التعرض الى الاستدانة الخارجية .

5- الآثار الاجتماعية للتضخم :

من آثار التضخم اعادة توزيع الدخول والتي يتضرر منها اصحاب الدخول الثابتة ينتمي معظمهم للوظيف العمومي، المتقاعدين.... الخ، حيث ضعف مداخيلهم يدفعهم الى البحث عن مداخيل اخرى قد تكون غير شرعية مستغلين وظائفهم الحكومية ما يؤدي الى تفشي الظواهر السلبية كالرشوة والفساد الاداري ...الخ .

رابعا : سياسات علاج التضخم .

أ- السياسة النقدية :

تعتبر السياسة النقدية من اهم الوسائل التي تستخدم لمواجهة التضخم ، حيث تقوم بتقليص كمية النقود المتداولة ، وتستخدم مجموعة من ادوات السياسة النقدية :

1-معدل الفائدة : وهو المعدل الذي تتعامل به البنوك التجارية مع الافراد أي هو ما يحصل عليه الافراد مقابل مدخراتهم لدى البنوك التجارية بالحد الاعلى لسنة الفائدة الذي يحدده البنك المركزي وهو الوحيد الذي له الصلاحية في تغيير هذا السعر في حالة التضخم حيث يتم امتصاص الكتلة الزائدة من السيولة عن طريق اسعار الفائدة على الودائع لأفراد او مؤسسات لإيداع اموالهم .

2- معدل الخصم : وهو السعر الذي تتعامل به البنوك المركزية مع التجارية حيث يقوم البنك المركزي بإعادة خصم مالدى البنوك التجارية من اوراق تجارية واذونات الخزينة مقابل معدل الخصم ، ويستخدم البنك المركزي هاته الاداة في حالات التضخم للتقليل من مقدرة البنوك التجارية على الاقراض وذلك من خلال رفع هذا المعدل .

3- نسبة الاحتياط القانوني : وهي النسبة التي يجب ان يحتفظ بها البنك التجاري من كل وديعة تداع فيه وهي على شكل نقود سائلة لدى البنك المركزي ولا يحصل مقابلها على فائدة .

4-عملية السوق المفتوحة : يقوم البنك المركزي ببيع سندات الحكومة للبنوك التجارية في السوق المفتوحة بهدف خفض احتياطاتها النقدية لإضعاف مقدرتها على الاقراض وبالتالي خفض حجم النقود في السوق .

ب- السياسة المالية :

تعد السياسة المالية احد شقي السياسة الاقتصادية وتستخدم مع السياسة النقدية لمواجهة التقلبات الدورية غير المرغوبة كالتضخم مثلا حيث تتدخل عن طريق التمويل بالفائض في حالة ارتفاع الطلب الكلي (أي حالة التضخم) ، اين يزيد الطلب الكلي على السلع والخدمات زيادة تفوق العرض الكلي نتيجة ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي عند مستوى التشغيل الكامل ،مما ينتج عنه ارتفاع في مستوى الاسعار ويكون الاستثمار في هذه الحالة أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ، يتجسد دور السياسة المالية هنا في العمل على خفض وتقييد الطلب من خلال استخدام ادوات السياسة المالية وهما زيادة الضرائب وترشيد الانفاق العمومي .

1-الرقابة الضريبية :

بهدف خفض الطلب الاستهلاكي تقوم السلطات برفع معدلات الضرائب على الدخول ما يؤدي الى سحب القوة الشرائية للأفراد، فيحجم هاؤلاء عن الانفاق لتدني دخولهم وبالتالي يحدث انخفاض في حجم الانفاق الاستهلاكي للأفراد والعائلات ، كما تفرض الضرائب الغير المباشرة على مختلف السلع الكمالية من اجل تخفيض استهلاكها . ومن جهة اخرى فان رفع الضرائب يؤدي الى زيادة محصلتها ما يسمح بتوجيها الى دعم المشاريع الانتاجية .

2-تخفيض الإنفاق الحكومي:

في حالة التضخم تقوم الدولة بترشيد الانفاق الاستهلاكي والاستثماري بالحد من اوجه الانفاق المتعلقة بالمواد والسلع الاستهلاكية الكمالية، والحد من تنفيذ المشروعات المختلفة التي تقوم بها الحكومة ومؤسسات القطاع العام كمشروعات البنى التحتية :

إنشاء الطرق ، المدارس والمستشفيات ، دون القطاعات التي تهدف الى زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد حتى يتحقق التوازن الاقتصادي .

ان سياسة تقييد الانفاق الحكومي في حالة التضخم تتعارض مع السياسات التنموية التي تحدث في الدول النامية .

قائمة المراجع :

أولا : باللغة العربية

1- احمد عبد الفتوح "نظرية النقود والاسواق المالية " مكتبة الاشعاع الفنية ، 2001، الاسكندرية .

2- ضياء مجيد الموسوي "الاصلاح النقدي "دار الفكر الجزائر ،1993 ،الجزائر .

3- ضياء مجيد الموسوي"الاقتصاد النقدي" مؤسسة شباب الجامعة ،2000، الأسكندرية .

4- مجدي محمود شهاب "اقتصاديات النقود والمال النظرية والمؤسسات النقدية " دار الجامعة الجديدة ،2000، الاسكندرية .

5- بلعزوز بن علي "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية " ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006 ، الطبعة الثانية ، الجزائر .

6- بن حمود سكينة " دروس في الاقتصاد السياسي " دار الملكية للطباعة ،2006 الجزائر.

7- أحمد فرحي "التحليل الاقتصادي الكلي " ديوان المطبوعات الجامعية ، سنة النشر غير مدونة .

8- سامي عفيفي حاتم، "التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير" الجزء الثاني ، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994، مصر.

9- توفيق عبد الرحيم يوسف، "الادارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2006، عمان، الأردن.

10- صبحي نادر قريصة، "النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، 1983، بيروت، لبنان.

ثانيا : باللغة الأجنبية

1- Alain Beitone, Christophe Rodrigues, *Économie monétaire. Théories et politiques*, Paris, Armand Colin, coll. « Cursus », 2017.

2- Aglietta Michel, « Monnaie », Encyclopédie économique, Economica, Paris, 1990.

3- Arena Richard, Graziani Augusto, Production, circulation et monnaie, PUF, Paris, 1985.

4- Boyer Robert, Mistral Jacques, Accumulation, inflation et crises, PUF, Paris, 2e édition, 1983.

5- Piégay Pierre, Rochon Louis-Philippe (éd.), Théories monétaires post-keynésiennes, Economica, Paris, 2003.

6- Béziade. M , *La Monnaie et ses mécanismes*, La Découverte, « Repères »(1989).

7- Bordes. C , *La Politique monétaire*, La Découverte, « Repères »(2007).

8- Fisher Irving, « La théorie des grandes dépressions par la dette et la déflation » (1933), traduit par Bruno Amable, Revue française d'économie, n° 3, été 1988.

9- Lavigne A. et Pollin J.-P. (1997), *Les Théories de la monnaie*, La Découverte, « Repères ».

10- Lelart M. (2003), *Le Système monétaire international*, La Découverte, « Repères », 8e éd. 2011.